آداب التحقيق

خطوات عملية في تحقيق المخطوطات

تأليف

محمد خير رمضان يوسف

توزيع دار سما للكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

آداب التحقيق

خطوات عملية في تحقيق المخطوطات

٠١١٤٥٧٥٧٤٦٣
selbllah@yahoo.com
توزيع دار سما للكتاب
٠١١٤٦٥١٩٤٢٤

الكتاب: آداب التحقيق.. خطوات عملية في تحقيق المخطوطات

المؤلف: رمضان يوسف، محمد خير

تصميم الغلاف: مصطفى الجزار

إخراج فني: عبد الهادي محمد /ت: ٠١٠٠٠٥٠٦٣٢٣٢

الطبعة الأولى: أبريل/القاهرة ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٨٠ صفحة

المقاس: ١٤× ٢٠

رقم الإيداع: ٢٠١٢/٧٤٣٨

مُقَدِّمَة

التحقيق علم، وهواية، ومهنة شريفة، فهو انشغال بالعلم، وتوثيق له وتدقيق، وبعثٌ للعلم وتبليغ له، وتقديم لأمر نافع غالبًا.

وقد كتب في التحقيق أساتذة متخصصون، فوجَّهوا ونبّهوا، وقننوا ونظَّروا، فلهم الشكر. ولا أريد أن أقول مقالتهم هنا بأسلوبهم، ولا أن أنقل منهم شيئًا، فإذا صادفَ قولهم أمرٌ منه فقد يكون تعلمًا منهم، أو مطابقةً لقولهم اتفاقًا، وليس هو أمالٍ أمليها، ولا محاضرات أحضرها، بل هو أقرب إلى التوجيهات والإرشادات، مما علق بالذاكرة وأسعفه الخاطر. وهو للمبتدئين والعاملين فيه.

وأنبِّه إلى أمرينِ أساسيين في هذا العمل، هما: الإخلاص، والإتقان.

فما لم يُبتغَ به وجه الله فلا أجر لصاحبه فيه، بل نفعه له في دنياه، دون آخرته.

وما لم يكن العمل متقنًا، فلا يكون مقبولًا، ويقال له في مصطلح القراء: عمل تجاري.

وأزعم أن النماذج والتطبيقات هي المفيدة في أمر التحقيق.

ولو أن متمرسًا حقق رسالة صغيرة مع طلابه، في مدة أسبوع أو أسبوعين، ووقف معهم عند رأس كل حديث كيف يخرِّجه، وعند كل خبر أو نص كيف يوثقه، وعند كل كلمة غريبة كيف يضبطها ويبين معناها، وعند كل بيت شعر كيف يبحث عنه، وعند كل خطأ كيف يقوِّمه، ثم قرأ معهم الرسالة من جديد يعلمهم كيف يصنعون الفهارس الفنية، لأفاد هذا أكثر من محاضرات أستاذ في الجامعة لسنة، وسنوات!

ونحن نرى كتبًا يحققها أساتذة وأخرى يحققها شيوخ التحقيق، فنرى فارقًا، مع جفاف وتعقيد، ونقص وتقصير من الأولين، وفوائد وتحقيقات رائعة من الآخرين.

محمد خير رمضان يوسف

تعريف وتوضيح

التحقيق معناه التحقُّق من النص، ويعني بذل الجهد لتقديم مضمون الكتاب المزمع تحقيقه كما نصَّ عليه مؤلفه. وهذا هو مهمة التحقيق الأولى، وهو ما كان يفعله أسلافنا القريبون في بدايات الطباعة وبعدها، فترى القائمين عليها يستعينون بمصححين علماء، لا تكاد تجد في أعمالهم خطأً نحويًا أو إملائيًا أو مطبعيًا، مع خلوٍّ عملهم من التعليقات، إلا ما ندر، بعكس ما نحن عليه اليوم، من وجود أخطاء في النص، وتعليقات كثيرة، ومقارنات مملة، وحشو لا لزوم له.

وقد أخرج لنا هؤلاء المحققون - المصححون أمَّهات كتب التراث، في الفقه وعلوم القرآن والحديث والأدب واللغة، استفاد منها جيل كامل، ويذكر لأهل الفضل فضلهم وإن كان قليلًا، والوفاء لازم لأهل الإسلام خاصة، فرحمهم الله وجزاهم عنا خير الجزاء، وكلَّ من قدَّم كتابًا قيِّمًا.

ثم توسَّع معنى التحقيق، ولم يعد يُقبل فيه تقديم الكتاب كما هو، بل لا بد من حواش بيانية لنصِّه، وقد ترسخ هذا بدأب من طرفين: المستشرقين أولًا، ثم أساتذة الدراسات الجامعية العليا، الذين أقاموا

أساس عملهم على أعمال المستشرقين، فقد سبقونا في ذلك، وطبعوا كتبنا في بلادهم قبل أن نستخدم الطباعة عندنا بمئات السنين!

فقامت الجامعات بوضع قواعد للتحقيق، مستفيدة من ذلك ومن عملي الأستاذين صلاح الدين المنجد وعبدالسلام هارون في تحقيق النصوص التراثية، اللذين اختلفا وتخاصما في ذلك.. فيُطلب من الطالب الذي يتقدم بمخطوطة يحققها أن يقدِّم لها، ويعتمد على أكثر من نسخة لها، ويتحقق من أمور يذكرونها، أو يدرسها دراسة منهجية في حجم يصل إلى ثلثي الكتاب المحقق!

وبنظرة واحدة إلى هوامش الطلبة على كتب التراث ترى ما لا يلزم منه الكثير، وخاصة مقارنات النسخ، وطول التخريج، والإسهاب في الترجمة وذكر المصادر، وترجمة أعلام مشهورين... وأمورًا مثلها، فالإدارة والإشراف يلزمانه النفخ والتكبير حتى يكون (مقبولًا) ويعطى عليه شهادة!

وإذا كان هذا قدر الطالب، ليتعلم ويتدرَّب، ويعرف المصادر والأصول، فلا يلزم أن ينشر عمله كما كان، فلا يقرأ المقدمات الطويلة والدراسات ومقارنات النسخ وما إلى ذلك ربما واحد من مئة من الناس!

فالرفق الرفق أيها المحققون، بالكتاب نفسه، وبدخل الناس، واهتموا بما يرغبون، وإن التوسط في التحقيق هو المرغوب، فيعرَّف

المؤلف بإيجاز، مع أهم مؤلفاته، وأهم المصادر التي ترجمت له، ويوثق الكتاب، ويبيِّن موضوعه، ونسخه، ويكون التركيز على صحة النص، وتفسير الغريب، والتعليق المختصر على الغامض من العبارات، وتخريج الأحاديث وبيان حكمها، مع فهارس تسهل على الباحث الوصول إلى طلبته في أي جزء من الكتاب. والله الهادي.

مصطلحات في التحقيق وما إليه

هناك مصطلحات تتعلق بالتحقيق، بعضها واضح وبعضها غير واضح للقارئ، ولاستعمالها أسباب، والمهم أن يكون صاحب العمل صادقًا فيما يقول، من أن عمله: (تحقيق، أو تعليق، أو تقديم، أو دراسة، أو اعتناء، أو قراءة، أو فهرسة، أو إعداد، أو إشراف، أو توثيق، أو تخريج، أو مراجعة، أو تدقيق)، كل ذلك، أو بعضه.

أما «التحقيق» فقد بينّا معناه، وهو التحقُّق من النص، ولكن لم يقتصر معناه على هذا الحدِّ في الاستعمال الحاضر، فقد أدخلوا فيه التعليق والتخريج وما إليه، ولا بأس بهذا كله إذا كان متفقًا عليه، فإن مصطلح «التحقيق» قد اختلف في حدود تغطيته، لكن المهم هو أن يبين المحقق ما قصده من ذلك، فيذكر أنه تحقق من النص بمقارنة النسخ، وعلق على ما يلزم، وأنه لم يخرِّج أو لم يوثِّق، فإذا بيَّن عمله ووضحه للقارئ، يكون معذورًا فيما لم يفعله من جوانب التحقيق المتعددة.

ومعنى «التعليق» هو توضيح جملة أو عبارة، أو ذكر زيادة فائدة للقارئ، ويدخل فيه تفسير غريب الألفاظ، فهو توضيح لكلام، وتفريعٌ

من كلامٍ ذكره مؤلف الأصل، وبيانُ حكمٍ لم يذكره، مما فاته، أو ذكره خطأ، فيدخل فيه مما يقال: (استدرك عليه)، وهو يعتبر أحد منازل الحواشي أو أولى درجاته، وهو أجدر أنواع التحقيق وأعلاه، إذا قورن بالتخريج السليم.

ومعنى «وثقه» يطابق معنى «خرَّجه» من نواح عدة، فالتوثيق يعني بيان المصدر المنقول منه وتحديد موضعه، فإذا نقل مؤلفُ الأصلِ كلامًا لأحد، بحث عنه المحقِّق، فذكر عنوان الكتاب الذي فيه، واسم مؤلفه، والجزء والصفحة، فهذا يسمى توثيقًا، و«تحقيقًا مؤكدًا»، يبرهن على صدق الكاتب. فهناك ارتباط بين التحقيق والتوثيق أيضًا.

و«التخريج» كذلك توثيق، فمعنى «تخريج الآيات»، أي ذكر اسم السورة ورقم الآية من القرآن الكريم، ومعنى خرَّج الحديث، أي ذكر مصدره الذي أخذ منه المؤلف، فيقول - بعد التحقق من لفظه من مصدره -: خرَّجه الترمذي في السنن، وبذكر رقم الحديث، أو الجزء والصفحة، أو الكتاب والباب، فهو كذلك توثيق.

ولفظ «اعتنى به» استعمله المستشرقون أولًا عندما حققوا كتبنا، وعنوا بها - كما يظهر من أعمالهم - الاعتناء بالنص من حيث صحته، بمقارنة بعض النسخ ببعضها، مع ترجمة المؤلف، والتحقق من نسبة الكتاب إليه، وشرح ما يستصعبه الغربي أثناء تحقيقه، أو يبينه في دراسة بالمقدمة، وصنع الفهارس الفنية للكتاب.

وقد استعمل هذا المصطلح آخرون، وكاد أن ينتشر في أوساط المحققين المسلمين، لكنه لا يكاد يشبه قصد المستشرقين منه، فبعض الكتب التراثية تجد عليها «باعتناء فلان» ولا تجد له تعليقًا ولا مقارنة نسخ ولا فهارس، وبعضهم يعني به المعنى اللغوي، ويصدر الكتاب معتنى بإخراجه ومضبوطًا في حركاته وما إلى ذلك، فهو مصطلح غير واضح يخضع لمعنى في قلب المحقق!

و«قرأه» مصطلح شفاف غير واضح أيضًا، ويحتمل أكثر من معنى، فقد يعني قراءة عالم لكتاب كاتب جديد ويفيده بإمكانية نشره، ويكتب في مقدمة قصيرة أنه «قرأه» أو تصفحه، أو بعضه، أو قرَّظه - يعني أثنى على عمله -. وقد يعني قراءة بتوصية من ناشر، فيُجاز، أو يعني قراءة بعضه، وينصح بما يلزم من تدقيق وتحقيق. أو قد يعني تحكيمه، فإن المحكَّم يقرؤه ويبين مدى صلاحيته للنشر. أو قد يقرأه قراءة مصحِّح فقط، الذي يكون مرادفًا لمصطلح:

«صححه» بمعنى مراجعته لغويًا، فينقيه من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية والمطبعية، ويضع له علامات الترقيم اللازمة، ويزيد بعضهم فيقسمه إلى فقرات، ويفرز العناوين، ويوحِّد أحجام خطوطها الرئيسية وينوِّع في فروعها، وهذا ما يكون في دور النشر عامة.

أما «الإعداد» فهو بمعنى التهيئة، يعني أنك هيأت الكتاب للنشر، بصفة ما، ينبغي ذكرها في المقدمة، فهو كأن تقول «أعددت» طعامًا أو

هيَّأته، الذي قد يكون «طبخًا» أو غيره. وهو قريب من معنى «الاعتناء»، بمعنى الاهتمام به ليكون صالحًا للنشر.

وهناك كثير من طلاب الدراسات العليا يستخدمون كلمة «إعداد» في الرسائل التي يقدمونها لنيل الشهادة إذا كان تحقيقًا، ويعتبرونه بمثابة الدراسة والتحقيق، وهو لا يشمل هذين اللفظين، لكن قد يكون المقصد إعداد الرسالة وتقديمها للمناقشة.

أما «الدراسة» فتكون سابقة للتحقيق، وتعني الحديث عن الكتاب الذي يراد تحقيقه وعن مؤلفه، من حيث موضوعه وتقويمه ومصادره، ومناقشة مسائل فيه ومقارنته بآراء أخرى في اجتهادات له... وما إلى ذلك، مع الحديث عن المؤلف بإسهاب، والتركيز على آثاره العلمية. وهذا فيه فائدة لطلاب الدراسات العليا وتدريبهم تحت إشراف من هو أعلم منهم.

و«الفهرسة» تكون بعمل فهارس عامة للكتاب بأسلوب علمي، مثل فهرس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأعلام، والشعر، والأماكن، والحيوانات، ويزيد عليها بعضهم فيما يناسب الموضوع المحقق، كالفهرس الحضاري لكتب التاريخ، وفهرس الألفاظ الغريبة لكتب اللغة، وفهرس المعادن والنجوم والكواكب والعلامات الجغرافية الواردة في كتب العلوم البحتة والتطبيقية، ثم فهارس الموضوعات، مع العناية بها وبإحالاتها وترتيبها.

أما «الإشراف» فهو توجيه العاملين في التحقيق ومتابعة عملهم والنظر في جوانب مما يعملون وتقويمه، وإرشادهم إلى المصادر، ووضع برنامج أو خطة عمل لهم، في أسلوب التحقيق ودرجته، من علو إلى وسط إلى ما هو أدنى...

و «المراجعة» تعني قراءة النص وتعليقات محققه، فيصحح المراجع ما يلزم، أو يكتب ملاحظات وتنبيهات على العمل ليقوم المحقق على تداركها. ويكون المراجع غالبًا أكثر علمًا أو خبرة من المحقق، أو يكون في مستواه، وقد يتبادلان المراجعة والتحقيق والتصحيح في أعمال لهما.

و«دقَّقه»: أي راجعه بدقَّة، ونظر فيه باهتمام وتركيز، وتأكد من سلامة النصِّ أو سلامة التحقيق، فهو أقرب إلى المراجعة والتصحيح.

جمع النسخ وتقويمها

إذا عُثر على نسخة بقلم المؤلف، فهي كنز، وهي كافية للتحقيق، ولا لزوم لغيرها من النسخ، إذا عُرف أنها النشرة الأخيرة للمؤلف، فالكتاب يزيد فيه مؤلفه ويعدِّل، وتكون النسخة المعتمدة هي ما كتبه آخرًا، ولكن قد تبقى النشرة الأولى أو الثانية له يتداولها آخرون، وتصل إلى يد المحقق، فعند ذلك تبدو فائدة النسخ لأخرى، التي يفضل عليها ما كان منها في عصر المؤلف، فتكون منقولة من نسخته، إذا صح كلام الناسخ فيها، أو تكون قُرئت عليه، أو تكون بقلم أحد تلامذته، أو بقلم أحد العلماء المشهورين، فإن العلماء لا ينسخون إلا المهم من الكتب، ويتحرَّون الأجود والأصح، وقد يصححون ويعلقون في الهامش إذا شكوا في لفظ أو جملة منها.

فكلما كانت النسخة أقرب إلى عصر المؤلف كانت مقبولة أكثر من غيرها.

ومثلها في القبول والجودة ما يسمى بالنسخ السلطانية والأميرية، وهي التي تكتب بخطوط رائعة، وأحبار ثمينة، وتذهيب وإخراج جميل. فهي الأخرى لها قيمتها في التوثيق والقبول.

ويرغب في قلم نسَّاخ أكثر من آخرين في مهنهم، لما يُعرفون بالأمانة في العلم، والجودة في الخط، والتمكن من النسخ والضبط.

وهناك نسخ يستبعدها الباحثون، عندما يرون فيها سوء لغة، وعدم تحرٍّ في الإملاء، وتخطيًا على جمل وفقرات، وما إلى ذلك، فهذه تُعرف أنها نسخ تجارية، كتبها نساخ لا أمانة عندهم، يبتغون بها المال.

ونسخ أخرى يُعرف أنها مزورة بطرق فنية، حيث يعمد بعض النساخ إلى كتابة تاريخ قديم على النسخة التي كتبها، بقصد بيان قربها من عصر المؤلف، ليرغِّب فيها ويدلَّ على قيمتها..

ويعرف التزوير بالإملاء والشكل والعلامات التي استعملها الناسخ ولم تكن موجودة في العصر الذي تُنسب إليها هذه النسخ، أو بنوع الورق والحبر.. وما إلى ذلك.

مقدمة الكتاب المحقَّق

يقدَّمُ للكتاب بعد الانتهاء من تحقيقه، ويكون المحقق قد صحب المؤلف في كتابه كله، كلمة بعد كلمة، ويكتب على بطاقات صغيرة أثناءها ما بدا له من منهج المؤلف، وأسلوبه، وما يركز عليه، وما يتميز به كتابه، لتكون مادة مهمة لمقدمة التحقيق، ثم يقوم بتنسيقها وترتيبها وإفادة القارئ بها.

وعلى هذا فإن المقدمة يفضَّل أن تحتوي بإيجاز وتركيز على:

أ - موضوع الكتاب، وأهميته، ومكانته بين الكتب المشابهة له، وشيء من منهج المؤلف فيه، وما يركز عليه. ويذكر الأبواب والفصول الرئيسية فيه، ولا يكرر ما كرره المؤلف نفسه، والقصد تعريف القارئ بهدف الكتاب ومضمونه، ويحيل إلى ما يلزم، بدل التكرار.

وتضمَّن هذا شيئًا من الدارسة، التي يطوِّلها بعض المحققين إلى درجة الملل، وأحيانًا الغثاء، وإذا كان تكليف بعض طلبة الدراسات العليا بها أمرًا لا يُنكر؛ لتدريبهم وتوجيههم، فإن الأمر يختلف مع غير التحقيق والدراسة الأكاديمية، والقارئ أو العالم عندما يشتري الكتاب

لا يقصد بذلك شراء مقدمة المحقق، ومعرفة العصر الذي عاش فيه ليتصور الموضوع ويتفهمه، بل يريد علم المؤلف ونصوصًا معينة فيه، ويبحث عن طبعة جيدة التحقيق، بدون أخطاء، وتحتوي على فهارس قيمة توصله إلى طلبته بسهولة، ولا يكاد يقرأ المقدِّمات أحد، لا مقدمة المؤلف، ولا مقدمة المحقق، أو أن نسبة قليلة جدًّا منهم تقرأ، وهذا يكون لأمرٍ عارض.

ب - توثيق الكتاب: يُثبتُ المصادر التي ذكرت هذا الكتاب للمؤلف، وكلما كانت المصادر قريبة من عصره كان ذلك أوثق وأثبت. فإذا لم تذكره بيَّن ذلك المحقق، وبرهن على صحة نسبة الكتاب إليه بطرق أخرى، كأن يذكره المؤلف لنفسه في محتويات الكتاب، أو في كتب أخرى له، أو يتوصَّل إلى ذلك بقرينة منفصلة، كالأسلوب، والتخصص، وعدم نسبة الكتاب لآخر. فإذا لم يتوفر هذا أيضًا ذكره المحقق وقال: هكذا وُجد اسمه على المخطوط، ولم يذكره له أحد، ولا لغيره. والله أعلم.

جـ - الحديث عن المؤلف، يُذكر اسمه وشيء من سلسلة نسبه، وكنيته، ولقبه، وما اشتهر به، وموطنه، وسنة ولادته، ورحلاته العلمية، وأبرز شيوخه وتلامذته، وما أثر عنه من علم وأدب في سلوك تربوي مفيد، وبعض المآخذ عليه إذا عُرف عنه مخالفة لجماهير العلماء والمذاهب الإسلامية المعتبرة، ولا يذكر معتقده ما دام من أهل السنة،

فهذا يكفي دلالة، وإذا كان من فرقة فعند ذاك يذكر. ثم تسرد مؤلفاته إذا كانت قليلة، فإذا كثرت ذكر أهمها. ثم تذكر سنة وفاته، والاختلاف فيها إن وجد.

والمؤلفون الكبار لا يحتاجون إلى التطويل في ترجمتهم، خاصة إذا كانت المخطوطة المحققة رسالة صغيرة، وقد رأيت بعضهم يطيل الترجمة والمقدمة حتى تطغى على النص وزيادة. وهناك من الأعلام من يتجاوز مؤلفاتهم الخمسين والمائة مؤلَّف وأكثر، فهؤلاء لو ذُكروا بعلومهم في كل تأليف لهم، لما كان مقبولًا. وإذا أورد له المحققُ شيئًا جديدًا لم يتطرَّق إليه الآخرون فهو طيِّب. وإذا كان المؤلف مغمورًا، أو هو أول كتاب يحقَّق له، فليكتب عنه ما شاء. ثم يذكر المصادر التي اعتمد عليها في ترجمته، ويحيل إلى أفضلها إذا أوجز عنه.

د - ثم يذكر النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق: مصدرها، وناسخها، وسنة نسخها، ومدى جودة خطها، وعدد سطور كل وجه فيها، وميزتها، ومدى سلامتها أو تعرِّضها أو أجزاء منها للتلف. وتقويمها، وعمّا إذا كانت مقروءة على المؤلف أو غيره، والسماعات المثبتة عليها عمومًا، بنسخها أو الإشارة إليها أو تصويرها، ومدى موافقتها أو اختلاف بعضها لبعض، وخاصة عنوان الكتاب نفسه.. ويصور أولها وآخرها توثيقًا، ويرمز لها بحروف ما.

هـ - ثم يذكر عمله في الكتاب، يعني منهج تحقيقه، وهل اعتمد

على نسخ كافية أم بعضها؟ أم أنه نسخه من طبعة نادرة، أو مطبوعة حديثة؟ فهذه أمانة، بأن يردَّ العلم إلى مصدره، فما هو المصدر الذي أخذت منه هذا النص الذي تحققه أيها المحقق؟ ثم ما الذي فعلته في تحقيقك للكتاب؟ وهل ضبطت النص، ورقمته، وصححته، وزدت فيه أو نقصت؟ وشرحت أو علقت؟ وهل خرَّجت، ووثَّقتَ وأفدت، وعملتَ الفهارس الكافية...يذكر هذا كله، أو بعضه، فالعمل مثل العلم أمانة.

و - ويذكر أمورًا أخرى يراها مفيدة للقارئ، ولا يطيل.

وإذا صعب تحديد عدد صفحات مقدمات التحقيق، لارتباطها بالكتاب المحقَّق: حجمه، وموضوعه، وما بدا من مشكلاته، فإن المقدمة لو جاءت ما بين ٣ - ١٠ ص لكانت كافية، بدون تفاصيل أو استثناءات. وفرقٌ بين مقدِّمةِ تأليفٍ ومقدِّمةِ تحقيق، فالأولُ له حديثٌ آخر. وخير الأمور الوسط. وقد كان كلام نبينا ﷺ موجزًا بليغًا، وكلام سلفنا قصيرًا مفيدًا. وإنَّ تبييض الوجه بحسن العمل، خيرٌ من تسويد الصفحات بحبر القلم.

وليقارن القراء بين مقدماتنا الطويلة المملَّة للكتب، وبين مقدمات سلفنا لها، فهي سطور قليلة، وبعضها لا توجد لها مقدمات أصلًا، بل يبدأ بالكتاب مباشرة، وخاصة كتب الأثر، وما أحسن هذا.

والمهم في هذا أن لا يذكر المحقق في المقدمة ما يظن أن القارئ يعرفه، أو يسهل عليه معرفته في مصادر أخرى، وخاصة كتب التراجم، المرتبة على حروف المعجم، وما إلى ذلك.

التحقيق

جوانب تحقيق الكتاب المخطوط متفاوتة، ونسلك فيه هنا المسلك الوسط، بهدف إخراج الكتاب في هيئة مقبولة، عند الخاصة والعامة.

١. نسخ المخطوط.

ينبغي أن يسبق نسخَ المخطوط وقراءته إلمام بتراث الأجداد، واطلاع على علومهم وأساليبهم في الكتابة والبحث، والرموز التي يستخدمونها أحيانًا في الكتابة، وخاصة في علوم الحديث الشريف، أو يستفسر عنها، وتُقرأ الكتب المتخصصة في ذلك؛ ليكون النسخ سليمًا، والقراءة صحيحة.

وقد يكون للكتاب نسخة واحدة، أو نسختان، أو أكثر، وبالاطلاع عليها يعرف المحقق قيمتها، من تاريخها، أو ناسخها، أو سماعاتها، فإذا كثرت اقتصر على المهم منها وترك سائرها، كما ذكرنا، والهدف هو الوصول إلى النص الصحيح من المخطوط.

ويبدأ النسخ من أفضل النسخ التي هيأها المحقق، أو أوضحها، ويتخذ إحداها أصلًا، يعني أساسًا في عمله، بحيث يقارن بها ما سواها،

وهذا الأصل يكون عادة نسخة المؤلف، أو ما كان منها قريبًا من عهده، أو أفضليات أخرى لها سبق ذكرها. فإذا لم يترجَّح عنده أفضلها، اختار من أيها شاء عند اختلاف بعضها عن بعض.

ويكتب النسخة المفضلة كاملة (أو يصفُّها)، فإذا انتهى منها قارن بها النسخة الثانية، والثالثة، إلى آخر النسخ التي عنده، أو يبدأ بنسخ المفضَّلة ويقارن بها غيرها، جملة بعد جملة، أو صفحة بعد صفحة. وعند وجود فروق بينها يشير في الهامش إلى ذلك، بعد أن يجعل لكل نسخة رمزًا من حروف المعجم، أو رقمًا، أو وصفًا لها، فيقول: في (ن٣) كذا، أو في (ج) كذا، أو في نسخة الظاهرية كذا.

ويفضل أن يرجع إلى الأصل مرة أخرى إذا رأى فارقًا واضحًا بينها، مما يؤثر على المعنى، خشية أن يكون المحقق قد نقل منها خطأ. ويسأل المتمكنين عما لم يقدر على قراءته أو شك فيها، وإلا أشار في الهامش إلى ما عسر عليه قراءته، وأثبت رسمه أو قريبًا مما يتوقعه في الهامش كذلك، ويترك مكان الكلمة فراغًا بين معقوفتين، أو نقطًا، في المتن.

ولا يكثر من إثبات الفروق بينها ما لم تدعُ إليه حاجة، وفيه تفصيل، من موضوع إلى آخر، ومن حال مخطوط وناسخه إلى غيره، ويقدِّر ذلك المحققون والمتخصصون المتمكنون، فإنه إذا رأى في نسخة (من) وفي أخرى (عن) أو (في)، فإن حروف الجر لها معان تغير المعنى، فيشير إليها ويبقي الأصل الذي ارتضاه.

فلا تثبت الكلمات التي اختلف في هيئة كتابتها، وكذا الأخطاء الإملائية الواضحة، إلا لمامًا أو بيانًا لحال النسخة، وهذا من الأفضل أن يذكر في المقدمة عند الحديث عن النسخ، وكذلك صيغة الصلاة على النبي والأنبياء عامة عليهم الصلاة والسلام، وصيغة الترضي والترحم، وما إلى ذلك.

ويبقى هناك أمر بين شدٍّ وجذب، وهو: هل الخطأ يثبت في المتن ويشار إلى الصحيح في الهامش، أم أنه يثبت الصحيح ويشار إلى الخطأ في الهامش؟

أقول: أما الآيات الكريمة فلا يثبت منها إلا الصحيح، وكذلك الأحاديث الشريفة المتفق على لفظها، وما عدا ذلك من شعر وقول مأثور ونقل من كتاب، وغيره، فإذا اتفقت النسخ على الخطأ أثبت في المتن ولزمت الإشارة إليه في الهامش، لأنه يكون غالبًا من صنع المؤلف، وكتابة المؤلف تُثبت كما هي، إلا إذا كانت النسخ منقولة بعضها من بعض. فإذا اختلفت أثبت الصحيح منها، وأشير في الهامش إلى الخطأ من غيرها. المهم ألاّ يُترك الخطأ يمرُّ دون الإشارة إليه. ولولا أن الناس يتفاوتون في إثبات ما يرونه صحيحًا، في موضوعات مختلفة، لقلتُ إنه يُثبتُ الصحيح، ولو توافقوا أُثبت، مثل الإملاء وعلامات الإعراب المتفق عليها...

٢. تحقيق النصوص

أ – ونبدأ بتخريج الآيات القرآنية، وما يتعلق بذلك:

أولًا: ليُعلمَ أن نصَّ الآية الكريمة، أو الآيات والسور، يُثبت من القرآن الكريم، ولا يُلتفت إلى أخطاء المؤلفين والنسّاخ فيها، ويُشار إلى تلك الأخطاء في الهامش، أو لا يشار إليها أصلًا.

ثانيًا: يتنبَّه إلى أن الكتاب إذا كان في التفسير أو القراءات فإنه يثبت النص بالقراءة التي قصدها المؤلف، حتى لو كانت شاذة، فإن القصد الدراسة، ويشير المحقق إلى ذلك من مصادر الموضوع الخاصة، وهي متوفرة، كما يورد الآية بالقراءة الصحيحة في الهامش.

ثالثًا: إثبات النص القرآني بالرسم العثماني المشهور هو المرغوب والمطلوب طباعيًا، نظرًا لما يقع من أخطاء عند طباعته إملاء، أو باختلاف حركات، أو نسيان كلمات منه، وما إلى ذلك. وقد أحسنت الدول التي تمنع الكتاب إذا وجدت فيه هذه الأخطاء، فهذا كلام الله ومما لا يتساهل فيه، والمحقق أو المؤلف أو الناشر يضع هذا في اعتباره قبل تحقيق أي كلمة أو نص في الكتاب.

رابعًا: أحيانًا يكتب المؤلف أول الآية ويقول: إلى قوله تعالى كذا، أو إلى آخر الآية، أو إلى آخر السورة، أو يقول: ومثلها من الآيات.

- والمحقق هنا يُكملُ الآية أو الآيات في المتن، لأنه هو مراد

المؤلف، وهو أفضل من إكمالها في الهامش، وكذا الأمر في قصار السور. أما طويلها فيُكتفى بما قاله المؤلف.

- وإذا قال: ومثلها من الآيات، فيذكر المحقق في الهامش أمثلة من الآيات المشابهة لما ذكره المؤلف.

إذا أورد المؤلف آية، وهذه الآية تكررت باللفظ نفسه في القرآن الكريم، فتذكر حتى موضعين وثلاثة منه، فإذا كثرت اكتفي بذكر موضع منه، وليكن أوله، إلا إذا كانت الآية مرتبطة بقصة معينة في القرآن، فتوثق الآية من السورة التي فيها تلك القصة.

خامسًا: أما كيفية كيفية تخريج الآيات، وطريقة الوصول إلى لفظ الآية الموجود في القرآن ليتأكد منه:

١ - فإذا كان حافظًا للقرآن سهل عليه معرفته.

٢ - وغيره يرجع إلى المراجع، وأشهرها وأدقُّها «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» لمحمد فؤاد عبدالباقي. فيُنظر في أصل الكلمة في الآية - من كلمات منها - ثم يُبحث في هذا المعجم عنها، مع ملاحظة ترتيب الكلمات فيها، فهو يورد أولًا الفعل الماضي (نسيَ)، ثم الجمع (نَسُوا)، ثم ما يكون معه ضمير (نَسوه)، ثم المثنّى (نَسيا)، ثم... (نسيتم)، (فنسيتها)، (نَسينا)، (نَسيناكم)...الخ. وقد ذكر المؤلف كيفية البحث في المعجم في مقدمة الكتاب بشكل مفصَّل.

وقلت إنه يرجع الكلمة إلى أصلها ليعرف بذلك حرفها الأول فيبحث فيه، فالتقوى تكون في حرف الواو، لأنها من فعل «وقَى»، واستيقن في الياء، لأنها من «يَقِن».

وقد صدرت كشَّافات أخرى للقرآن الكريم أرادت أن تنافس المعجم المذكور، ولكن لم يُكتب لها الذيوع والانتشار، وإن ذكر معدُّوها أفضلية أعمالهم، من حيث شموليتها أو سهولة البحث فيها، وذكر عيوب في ذلك المعجم، منها:

«الكشاف الفريد لألفاظ القرآن المجيد» وبآخره ملحق بمفردات القرآن على أساس الجذور.

«المعجم المفهرس لألفاظ القرآن العظيم».

«المعجم الوافي لكلمات القرآن الكريم: مرتبة هجائيًا حسب النطق مع تأصيلها لغويًا».

٣- كان ذلك طريقة البحث في الآيات حسب ترتيب حروف الهجاء، وهناك مراجع جمعت الآيات الكريمة ورتبتها حسب موضوعاتها، مثل الآيات الواردة في الصلاة، والآيات الواردة في الجهاد، وأخرى في المواريث، وهكذا. وهذه الأعمال تفيد التأليف، وتفيد المحقق في تعليقاته كذلك، وقد يصعب على امرئ تصريف كلمات من الآيات فيستخرجها منها.

ولعل أول من قام بهذا العمل هو المستشرق (جول لابوم)، وعنوانه: «تفصيل آيات القرآن الحكيم»، وجعله في (١٨) بابًا، وجاء (إدوار مونتيه) فاستدرك عليه، وجعله في ترتيب موضوعي هجائي، وألحقه بآخر الكتاب. وبآخرهما فهرس ألفبائي بالموضوعات.

وقد نقله إلى العربية محمد فؤاد عبدالباقي بإشارة من محمد رشيد رضا، وانتهى منه عام ١٣٤٢هـ، وطبع عام ١٣٥٣هـ، ثم ١٣٧٣ هـ.

ونافسته كشافات أخرى في ترتيب الآيات حسب موضوعها، وجاءت أحسن منه، من ذلك:

«تصنيف آيات القرآن الكريم» ٦ مج.

«المعجم المفهرس لمواضيع القرآن الكريم» (٧٠٤ ص).

«دليل الموضوعات في آيات القرآن الكريم» (١٢٣٠ ص).

كما صدرت للقرآن الكريم كشَّافات أخرى متخصصة، مثل «الكشّاف الاقتصادي للقرآن الكريم»...

٤ - هذا، وقد توفَّر مصحف معالجٌ بيانيًا، بإمكان الباحث استرجاع كلماته عن طريق الحاسب الآلي، وبذلك سهل على المحقق البحث، ووفَّر عليه وقتًا، مثله مثل البحث عن الحديث الشريف، وغيره من النصوص.

سادسًا: أما كيفية إثبات بيانات التخريج: فيكون بذكر اسم السورة، يتلوه رقم الآية.

١ - وقد اختلفت اجتهادات المحققين فيها، وإن كان الغالب على العمل هو على النحو التالي: فتح معقوفة، يتلوها اسم السورة، ثم نقطتان شارحتان، فرقم الآية، ثم تغلق المعقوفة، هكذا [النور: ١٨].

ولا أرى هذا توجيهًا من محققين أو غالبيتهم، بل الظاهر أنه مما اصطلح عليه الطابعون، أو أنه بتوجيه من ناشري الكتب أو مخرجيها، وكذلك إثبات هذا الشكل في التخريج ضمن متن الكتاب بعد الآية مباشرة وليس في الهامش.

٢ - ولنذكر أولًا أن تخريج الآيات هو من عمل التحقيق، الذي سبق إليه المستشرقون كما ذكرنا، وهم حتى آخر عهودهم كانوا يثبتون رقم السورة، يتلوها رقم الآية، فـ[٣: ٦٥] تعني سورة آل عمران، الآية ٦٥.

٣ - أما الذي أحبِّذه، وأراه مناسبًا، فهو إثبات بيانات التخريج في الهامش وليس في المتن، لأن هذا يشوش على القارئ، ويكون مثل الفاصل بين شيء وآخر، ولا يهم القارئ أصلًا - وهو يقرأ الكتاب - أن يعرف من أية سورة هي هذه الآية وما رقمها؟ فإذا لزم هذا غيره نظر في الهامش، وهو قليل. وكذلك الأمر في

تخريجات الحديث الشريف، لا تكون في المتن ولو كانت مختصرة، فهي ليست من أصل الكتاب حتى توضع فيه وتُحشرَ بين كلام المؤلف، إنما هي من صنع المحقق، الذي يكون ميدان كتابته الهوامش فقط.

٤ - أما إثبات معلومات التخريج فأرى أن يكون هكذا: سورة القمر، الآية ٢٥.

فهذا أكثر مناسبة وأوضح، ولا لزوم للمعقوفات في الهامش.

٥ - وتذكر كلمة «سورة» احترامًا وإجلالًا، فلا يقال: النمل: ١٥، بل يقال: سورة النمل، ولا يقال: العنكبوت، ولا البقرة، بل يقال: سورة العنكبوت، وسورة البقرة، كما لا يكتب بالإنجليزية *THe cow*.

وهذا ما يُرَى في المصاحف كلها، فلا يكتب في أول السورة وفي أعلى الصفحات (البقرة)، بل يكتب (سورة البقرة).

وما صدر لي من تحقيقات على غير ما ذكر، هو ما غُلبتُ عليه من قبل الطابع أو الناشر، وقد أثبتها على ما هو الغالب لأنه المعمول به، ولأن الجهة التي يذهب إليها المقال أو الكتاب ستغيِّره إلى ذاك .

ب - تخريج الأحاديث الشريفة، وكيفية الحكم عليها.

فهناك فرق بينهما.

كما أن هناك فرقًا بين الكتاب الذي يراد تحقيقه من أن تكون أحاديثه مساقة بسندها، أو تورد هكذا بدون سند.

أما المسندة، مثل كتب الأثر القديمة، فلا طاقة للمحقق العادي بتحقيقها، لأن علم الحديث متشعِّب، والعلم بتخريجه يحتاج إلى إحاطة بعدة علوم حديثية وليس علم واحد، وحتى الذين يتخرجون من كليات الحديث يحتاجون إلى دربة ومتابعة عملية عند الأساتذة وأهل الخبرة في التخريج والتحقيق لتطبيق ما تعلموه نظريًّا، فلندع هذا الاختصاص لأهله، ولنتابع مراحل تخريج الحديث بطرقه السهلة، حيث يصادف المحقق في كتب الأدب والفقه والتفسير والزهد والعقيدة وما إليها أحاديث، وهو يريد تخريجها، بمعنى توثيقها، فكيف يتصرَّف المحقق إزاءها؟

أولًا: إذا كان الحديث مسندًا، أو غير مسند، وذكر في آخره أن فلانًا رواه، فإن المحقق يتأكد من لفظه ومصدره.

فلو قال: رواه الترمذي وقال: حديث حسن. رجع إلى كتابه «الجامع»، المعروف بسنن الترمذي، وتأكد من أن اللفظ الذي ساقه المؤلف مطابق لما في سنن الترمذي، وقوله فيه، فإذا وجده كذلك قال: سنن الترمذي، كتاب كذا، باب كذا، وأتبعه برقم الحديث، أو رقم الجزء والصفحة. ومنهم من يكتفي برقم الحديث لطبعات معروفة يرجع إليها معظم القراء والباحثين، ولا بأس.

فإذا اختلف فيه شيء عن اللفظ الذي في المتن، أعني نصَّ الحديث، أو اسم راو في السند، ذكر لفظه مبينًا خطأ المؤلف فيه، وإذا لم يجده في السنن، رجع إلى كتب أخرى للترمذي، فلعل المؤلف قصد «الشمائل المحمدية» له، بل إن منهم من يقصد أحيانًا «الحكيم الترمذي» صاحب الأصول، فإذا لم يجده هنا وهناك، ذكر ذلك المحقق، وبين أن راويه هو فلان، في كتابه كذا.

وكذا لو قيل: رواه أبو داود، فالمقصود غالبًا أبو داود السجستاني في سننه، وهو أحد المقصودين بأصحاب السنن الأربع، فإذا لم يجد في سننه بحث في «مسند أبي داود الطيالسي»...

ويلاحظ أن أصحاب السنن يقال لهم رواة، ويقال لهم مخرِّجون، فيقال: رواه البخاري. ويقال: أخرجه البخاري، كما أنه يقال لرجال السند كلهم رواة، حتى الصحابة رضوان الله عليهم.

ثانيًا: أما كيف يصل إلى الأحاديث في مصادرها، فإن هناك مراجع (فهارس) توصله إليها.

وهذه الفهارس متنوعة، منها ما يكون بأول الحديث، ومنها ما يكون بأجزائه (أطراف أجزائه)، ومنها ما يكون بتصريف كلماته. ومنها ما يكون مرتبًا على الموضوع.

ومثال الأخير: «كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال» للمتقي

الهندي، الذي أصدرته مؤسسة الرسالة في طبعة جيدة، وعُملت له فهارس بأوائل الأحاديث، مما يوصل بها إلى الحديث المطلوب، وذُكِرَ فيه مخرِّج كل حديث، ولكن دون ذكر الصفحات، فالمؤلف ليس معاصرًا.

ومن فهارس الأحاديث لأطرافه: «موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف» لمحمد السعيد بن بسيوني زغلول، في (١١) مجلدًا، وأتبعه بأربعة مجلدات أخرى سماها «الذيل على موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف»، فيورد طرف الحديث، ورمز المصدر، ورقم الحديث أو الجزء والصفحة، وفي مقدمة الفهرس بيان بعناوين المصادر ورموزها.

وهناك فهارس مساعدة تجمع مجموعة أحاديث كتب معينة، مثل «موسوعة فهارس كتب الزهد» و«فهرس الأحاديث التي رواها ابن أبي الدنيا»...

كما أن هناك فهارس لكل كتاب حديثي، سواء صدرت مستقلة، أو بآخر الكتاب المفهرس له، مثل فهارس صحيح مسلم، وفهارس سنن أبي داود، وفهارس مجمع الزوائد...

ومثال فهارس الحديث بتصريف كلماته: «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، وهو للكتب الستة ومسند أحمد والدارمي وموطأ مالك، أعده مجموعة من المستشرقين، وبدأه أرنت بان فنسنك،

وساهم فيه (٦٤) من الباحثين ما بين ١٣٣٥ - ١٤٠٧هـ، وصدر في (٧) مجلدات كبيرة، وثامن فهارس. وهو عمل يندر مثله، وتمنيت لو تعاون باحثون مسلمون واجتمعوا على عمل مثله، كأن يجتمعوا على تقديم تفسير صحيح لكتاب ربهم.

فإذا ذُكر مخرِّج الحديث راجع فهارس كتابه، ووصل به إلى الحديث، فتأكد منه ووثَّقه، وإذا لم يذكره، راجع الفهارس العامة، وبحث عنه حتى يجده.

ومثال الكتب الحديثية المرتبة على الموضوعات: رياض الصالحين، والترغيب والترهيب، والتاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ... ولها ولغيرها فهارس.

ثالثًا: أما بيان حكم الأحاديث، فهو لا يقلُّ عن أهمية تخريجه، بل هو أهم، ذلك أن الحديث إذا لم يكن في الصحيحين، وكتب أخرى قريبة منهما، فقد يكون منه ما هو موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ. ولذلك ينبغي بيان حكمه، أي درجته، فهل الحديث الذي مرَّ بالمحقق صحيح، هو من قول الرسول ﷺ حقًا، أم أن هناك مناوئين للدين أو جهَّالًا وضعوه على رسول الله ﷺ وهو بريء منه؟

وعلى الرغم من صعوبة الحكم على الأحاديث حكمًا مباشرًا، يعني بيان أنه صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو موضوع، فإنه قد توفرت مصادر قريبة بإمكان المحقق العادي الرجوع إليها وإيراد حكمها منها

كما هي، وإلقاء التبعة فيها على مخرِّجها.

ومن المراجع التي تبيِّن ذلك: الجامع الصغير للسيوطي، الذي أورد رموزًا لبيان درجات الأحاديث فيها، ثم أورد له ذيلًا (زيادة على الأصل)، فجمع بينهما الشيخ يوسف النبهاني ورتبهما.

وجاء الشيخ محمد ناصر الدين الألباني واعتنى به من جديد، وخرَّج ما جمعه ورتبه الشيخ يوسف، وخالف فيه أحيانًا كثيرة تخريجات الإمام السيوطي.

وللألباني أعمال أخرى مفيدة جدًا، مثل صحيح الترغيب والترهيب وضعيفه... وكذلك أشهر أعماله: سلسلتاه الطويلتان في بيان الأحاديث الصحيحة والضعيفة...

ويلاحظ أنه استدرك على نفسه في تخريجات كثيرة لما خرَّجه سابقًا، واستدرك عليه تلامذته كذلك، وأكثر منه ومن هؤلاء مخالفوه. وقد ذكر مفتي مصر (علي جمعة) في كتابه (الدين والحياة) ص ١٦٥ (ط٣) أنه «تم عمل إحصائية على مؤلفات الشيخ الألباني رحمه الله فوجد أن ٨٦٪ من أحكامه على الأحاديث تغيَّرت». والله أعلم!

وقد قام أحد الباحثين بتصنيف كتاب سماه «تراجع العلامة الألباني فيما نصَّ عليه تصحيحًا وتضعيفًا» في مجلدين، جمعهما محمد حسن الشيخ.

ومن الكتب التي تعنى ببيان أحكام الأحاديث أيضًا «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، الذي يقع في عشرة أجزاء، وعملت له فهارس مفصلة، وفيه تخريج الأحاديث مما عدا الكتب الستة، وهو من أروع كتب التخريج، ولكنه لا يخلو من ملاحظات. فقد قام بتخريج ما خرَّجه طلبة العلم من الدراسات العليا في الكليات الشرعية واستدركوا عليه، كما أن الحافظ الهيثمي توقف عند رواة سند عديدين لم يعرفهم، فصدر كتاب يتتبع ذلك ويورد ترجمانهم وما قيل فيهم من جرح أو تعديل، وهو بعنوان «الفرائد على مجمع الزوائد» لخليل العربي.

وهناك مراجع تعنى بتخريج الأحاديث المشهورة المتداولة على ألسنة الناس أو طلبة العلم، وفيها فائدة كبيرة، منها:

المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشهورة على الألسنة للسخاوي.

كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني.

حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر للحوت البيروتي.

ومن المراجع التي تذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعة:

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي.

الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي للسندروسي.

الموضوعات للصغاني، ولابن الجوزي، وللملا علي القاري...

أما بالنسبة للكتب الستة:

فإذا ورد الحديث في الصحيحين كفى دلالة على صحته، فيقال: رواه البخاري، أو مسلم، في صحيحه، أو روياه في الصحيحين، أو رواه الشيخان، أو متفق عليه، وكلها بمعنى.

وبالنسبة للسنن الأربعة فقد صدر لكل منها صحيح وضعيف لمؤلفه الألباني (صحيح سنن الترمذي)، (ضعيف سنن الترمذي)، (صحيح سنن ابن ماجه...) إلخ.

فبإمكان المحقق العادي الرجوع إليها لمعرفة حكم أحاديثها والعهدة على مخرِّجه.

ومن الأعمال التي خرَّجت أحاديث كتب معينة وفيها استفادة لغيرها:

نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي.

البدر المنير في تخريج الأحاديث الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن.

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني.

المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للعراقي...

وإذا صعب على المحقق إدراك ذلك، خرَّج الحديث من مصدره، والأفضل أن يستعين بمن يقدر على ذلك.

وقد صدر عمل جديد يختصر بيان الأحكام الواردة على الأحاديث من كتب التخريج المعروفة، مما ذكر سابقًا ومن غيرها، وهو بعنوان: «عدَّة الباحث: دراسة لبيان درجة مجموعة أحاديث نبوية شريفة وبيان أسانيدها» للشيخ عدنان حقي، وقد صدر عن مكتبة الأوزاعي سنة ١٤٢٩هـ.

ولكن لا يوجد حكم مباشر على كثير منها أو معظمها، وقد تعلم القراء في هذا العصر أن يقفوا على درجة الحديث دون تطويل أو إيراد اختلافات فيه، وهو مطلب صعب...

وقد سهل البحث عن مصادر الأحاديث وبيان درجاتها بعد صدور أقراص مدمجة أو في مواقع من الشبكة العالمية للمعلومات، والباحث يأخذها بحذر وتثبُّت، والأمر في بيانه يحتاج إلى تفصيل.

كما أحذِّر المحققين والمؤلفين والباحثين عامة من نقل أحكام الأحاديث من غير مصادرها الأصلية أو من غير أصحاب الحديث

المتمكنين، فقد وقفت على تحقيقات لكتب تراثية مهمة خرَّج أحاديثها أناس عاديون لا يُعرفون بشهادة ولا خبرة، ويذكرون في تخريج الحديث مثلًا أن البخاري رواه في صحيحه، وهو غير موجود فيه، ولكن ذكر ذلك لتشابه كلمة أو كلمتين فيه، أو ما هو بمعناه، ورواته آخرون!! بل لا أجد الحديث صحيحًا! والقارئ يثق بما يقوله المحقق عادة، ولا يتأكد منه إلا القليل!

كما أجد في مؤلفات حديثة تخريجات لأحاديث لا يُذكر مصدرها، ولا توثيق لصفحاتها أو أرقامها، بل ناقشت بعضهم فرأيت أنهم لا يقتنون الصحيحين أصلًا، ولا يعرفون مصادر كتب الحديث، ولا كيفية البحث عنها، فإذا رأو في كتاب ما، أي كتاب، حديثًا يوافق موضوعه، نقلوه منه، فإذا كان مخرَّجًا خرَّجه مثله وهو لا يعرف معناه، أو ترك تخريجه وبيان حكمه لعدم معرفته بقيمة ذلك وأهميته.. فأين العلم، وأين التقوى والخوف من الله في تبليغ دينه؟ ألا يظنُّ هؤلاء أنهم مسؤولون؟

رابعًا: وإذا أراد المحقق أن يعرف كيف يُحكم على الأحاديث المسندة باختصار؟

فإن المطلوب فيه هو تحليل السند، يعني الرجوع في اسم كل راو إلى كتب الجرح والتعديل التي تورد ترجمته وتبيِّن درجته في القبول أو الرفض أو ما بينهما، يعني تعديله أو تجريحه، فإذا قال علماء الجرح

إنه ضعيف ذكر المحقق أن في السند راويًا ضعيفًا، وإذا كان الرواة من رجال الصحيحين أو أحدهما، اكتفى بذكر ذلك وقال: رجاله رجال الصحيح. ويستعين بكتب العلل، فقد يكون الحديث معلولًا ولو بدا من رجال الحديث أنهم معدَّلون، فقد لا يكون واحدًا يروي عن آخر، ومثل ذلك من أمور... وهذا النوع من التحقيق والتخريج يتضاعف به الكتاب، وتزيد هوامشه على المتن، ولا بأس، فهذا ما يتطلبه نوع الكتاب المحقَّق.

أما مراجع كتب الجرح التي تبيِّن درجات الرواة: فأشهرها: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وتواريخ الإمام البخاري، وغيره من المحدِّثين.

وأشهرها لرواة الكتب الستة: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ المزي، وهو كتاب جليل لا يعرف قيمته إلا المشتغلون بالحديث والمتعمقون في تخريجه، وهو يحلُّ استعصاءات وإشكالات كثيرة تعترضهم، فيذكر الراوي ومن روى عنهم ومن رووا عنه، وذكر الخلافات الواردة في التجريح والتعديل، إضافة إلى كونه تاريخًا وسيرة... وقد صدر محققًا في (٣٥) مجلدًا.

ولذلك اهتم به العلماء، فاختصروه وزادوا فيه... وانتهى في عصرنا إلى «تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني» الذي حرره المحققان بشار عواد معروف و شعيب الأرناؤوط... وقد

صدر كتاب في نقد هذا العمل أيضًا!

ومراجع ماعدا رجال الكتب الستة: «ميزان الاعتدال» للذهبي، وقد اختصره وزاد فيه ابن حجر العسقلاني وسماه «لسان الميزان».

وهناك كتب أخرى تفيد المتعمقين في التخريج، مثل كتاب الثقات، والمجروحين، كلاهما لابن حبان، وتذكرة الحفاظ للذهبي، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي... وغيرها.

خامسًا: هناك أمور أخرى تصادف المحقق عليه أن يتنبه إليها ويأخذها بعين الاعتبار.

فالحديث قد تكون له رواية أخرى، أو طريق أخرى، ويعني بالرواية أن يروي الحديث نفسه أنس بن مالك، وأبو موسى الأشعري، مثلًا، ويعني بالطريق: أن يرويه رواة مختلفون عن أنس.

وقد يتقوّى الحديثُ الضعيف بحديث مثله، فيحسَّن أو يصحَّح لغيره.

ولو جاء حديث فانتهى المحقق إلى أنه ضعيف أو موضوع، ولكن عرف أنه صحَّ بطريق أخرى، ذكره. وأمور أخرى مثل هذا تحتاج إلى تفصيل وتدقيق. والله الموفق.

جـ - الثالث من تحقيق النصوص هو الشعر.

فلا تكاد تجد كتابًا من كتب التراث إلا وفيه أشعار أو أرجاز، وكلها

بالفصحى، إلا ما كان من الموشحات والأدوار والأزجال والهزليات التي ترد فيها كلمات عامية، وتكون على أنغام معينة.

ومن مقتضيات تحقيق الشعر معرفة بحوره التي صدر عنها شعراء الجاهلية والإسلام، من الطويل والخفيف والمتقارب وما إليها. ويلزم من هذا - لمن لم يكن له حسٌّ شعري - معرفةُ تقطيع البيت بحركاته وسكناته حتى يتأكد من أنه غير مختلِّ الوزن، من ذلك وزن البحر الطويل:

فعولن مفاعيلن فعول مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

مع مراعاة ما يرد من استثناءات له، مثل: فعول بدل فعولن، ومفاعلن بدل مفاعيلن...

و(فَعُولُنْ) يكون تقطيعه هكذا (/ /٥/٥). فالسهم (الشَّرطة) للحركة، والدائرة للسكون.

ومن لم يعرف بحور الشعر جاز أن يمرَّ به بيت مكسور الوزن وهو لا يدري، كما قد يفوته حركة القافية من سكون أو حركة.

ولا بأس على المحقق إذا لم يعرف كل هذا لو وجد مصدرًا للبيت ورأى موافقته له، فاطمأنَّ إلى ذلك.

أما إذا لم يجده، أو وجده بغير لفظه، فهنا تكمن المشكلة، وتبرز أهمية التحقيق. وما عليه إلا أن يثبته كما هو، ويشير إلى الاختلاف في الهامش.

أما كيفية توثيق البيت أو القصيدة فيكون على النحو التالي:

١) إذا ذكر المؤلف أنها للشاعر فلان، فالأفضل توثيقها من ديوانه، وقد طبعت دواوين كثيرة للشعراء السابقين، من جاهليين، وإسلاميين، وأمويين، وعباسيين، وأندلسيين... وغيرهم. والمحقق المدقِّق يتأكد من أن الأبيات للشاعر المذكور حقًا، ففي الكتب أخطاء. فإذا لم يذكر اسم الشاعر، أو ذكر قائلها وليس له ديوان، فإنه يلحق بالفقرة التالية.

٢) هناك موسوعات للشعر ومصادر عامة جُمع فيها شعر كثير، يمكن البحث فيها، من ذلك: المعلقات السبع (للجاهليين)، ودواوين الحماسة، والمفضليات، وجمهرة أشعار العرب...

وكذلك مراجع الأدب العربي عامةً، وشواهد اللغة العربية، المفردة بالتصنيف، أو من خلال مصادرها الأصلية.

فالأول مثل عيون الأخبار لابن قتيبة، والكامل في اللغة والأدب للمبرّد، والآخر مثل كتاب سيبويه، والشواهد المستخرجة منه ومن غيره، وشروح ألفية ابن مالك...

٣) أما كيفية البحث عن أبيات الشعر، فتكون من خلال القافية، فقد درج أهل الدواوين القديمة، أو من جمعها لهم في عصرنا، على ترتيب القصائد بحسب حروف المعجم، فالأبيات والمقطوعات والقصائد التي يكون آخرها حرف الباء، يكون بعضها عند بعض، وبعدها التي

تنتهي بحرف التاء، وهكذا حتى الأخير.

وقد أدرك المفهرسون الصعوبة التي يلاقيها الباحث والمحقق عند البحث عن بيت ما، ولو كان المصدر مرتبًا على القوافي، فقوافي الميم واللام قد تكون بالعشرات والمئات، ولذلك قسموها. فالقوافي المنتهية بالسكون تبدأ أولًا، ثم التي بالفتحة، فالضمة، فالكسرة، مع اختلاف بين أعمال.

والتي تنتهي بحروف زائدة، كالهاء والألف والياء، تعالج بالرجوع إلى الأصل، فالقافية (مآلها) في حرف اللام، و(زمانا) في النون، و(مساره) في الراء.

والتي تنتهي بالألف المقصورة، يكون لها موضع خاص، في الأول (عند الألف) أو في الآخر (عند الياء).

وقد تنبه بعض المحدَثين إلى أن هناك طريقة أفضل وأسرع وآمن للبحث عن البيت، وذلك بالحرف الأول من البيت الأول من القصيدة أو من كل بيت، بدل القافية، وأكثر الذين يعملون فهارس للأشعار يعتبرون البيت الأول من القصيدة، وليس كل كلمات قوافيها. وقد اضطلعت جامعة أم القرى بهذا العمل، فأصدرت موسوعة رائعة في ذلك، كان لها فائدة كبيرة وحلّ لكثير من الهموم والمتاعب التي يتعرض لها الباحثون، وسمي «موسوعة الشعر العربي» / مجموعة باحثين بمعهد البحوث العلمية. - مكة المكرمة: المعهد، ١٤١٩هـ، ٤مج.

وهذا هو القسم الأول من: الفهرس الهجائي لأوائل الأبيات.

وبعدد أجزائه وبالعنوان نفسه صدر القسم الثاني منه: فهرس القوافي مرتبًا على حروف الروي.

هذا وقد أنتجت أقراص مدمجة خاصة بالأدب والشعر، وسهل الوصول إلى أبيات الشعر وقائليها ومصادرها، في كثير منها. وكان ما يجده المحقق من صعوبة بالغة في البحث عن بيت أو أبيات، بين عشرات المصادر، وربما لأيام وأسابيع، يجدها في ثوان! فسبحان الذي علم الإنسان ما لم يعلم.

والذي رأى هذا وذاك وجرَّبهما يسمى «محققًا مخضرمًا»، مثل كاتب هذه السطور، الذي تتبَّع كلمات وأبياتًا بين سطور مجلدات لعدم وجود فهارس لها، ولم يكن يومذاك تخزين معلومات، فإذا وجد مصدرًا مطبوعًا محققًا مفهرسًا، هشَّ له وبشّ، وأقام له حفلًا في القلب، وسهر معه وانحنى عليه، وتحسَّس غلافه وصفحاته وكأنه عروس أهدي إليه!

د - وهكذا بقية النصوص من أنواع العلوم والفنون، مثل علوم القرآن والتفسير، وعلوم الحديث رواية ودراية، والعقيدة، وعلم الكلام، والتصوف، والفرق، والفقه الإسلامي بمذاهبه، والأدب بنثره وشعره، والنحو والبلاغة، والتاريخ والجغرافيا... الخ.

هـ - ولا يعلِّقُ على النصِّ إلا عند اللزوم، ولا يتكلف كلامًا لا حاجة إليه، ولا يعرِّف ما هو معروف، وقد يكون قارئ الكتاب أعلم وأدقَّ من المحقق، فإذا رأى من كلامه ما ينقص من قيمة عمله تركه ولم يُقبل على ما يحقق من كتب.

و - ويثبت المرجع في الهامش بعنوانه، أو مختصرٍ له واضح، مع ذكر الرقم المتسلسل (إن وجد)، أو رقم الجزء والصفحة، مثل هذا: تهذيب الكمال ٢٣/ ١٦٥. سنن الترمذي (١٦٠). ولا يقول: الصحيح (دلالة على صحيح البخاري) ولا (الكامل) وحده. فهناك أكثر من كتاب يبدأ بهذا العنوان. ولا يكتب بيانات النشر الكاملة في الهوامش، ولكن يحتفظ بها لفهارس المراجع.

ز - ويحسن ذكر مصادر ومراجع بعض العلوم التي ذكرناها، فإن معرفتها عون على تحقيقها، ومن المحققين من لا يعرفها حقًا، ولا يعرف كيف يصل إليها!

فمن مراجع رسم المصحف: المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني.

جمع القرآن وتدوينه: المصاحف لابن أبي داود (وفيه عن رسمه وغيره).

أسباب النزول: أسباب النزول للواحدي.

غريب القرآن: المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني.

بلاغته: إعجاز القرآن للباقلاني.

إعرابه: إعراب القرآن للنحّاس.

أحكامه: أحكام القرآن للجصّاص.

ناسخه ومنسوخه: الناسخ والمنسوخ في القرآن لابن سلام.

القراءات: جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني.

وحرز الأماني للشاطبي.

تفسيره: جامع البيان في تفسير القرآن للطبري.

والتفاسير أنواع، مأثورة، ومفسرة بالرأي، وفقهية، وكلامية، ونحوية، وبلاغية، وإشارية، ... ولكل منها مصادرها.

فيوثِّق المحقق كلَّ ما نقله المؤلف من هذه العلوم بالرجوع إلى مصادرها، المعروفة في بابها، فإذا وجدها مطبوعة سهل عليه، وإذا كانت مخطوطة وقدر على الوصول إليها كان ذلك أفضل، وما لم يكن هذا أو ذاك اهتمَّ بالنص جيدًا وتأكد أنه لا يوجد فيه اختلاف أو تناقض، مما قد يكون نسيه المؤلف أو أخطأ في نقله الناسخ.

وليس التوثيق واجبًا على المحقق، يعني ذكرَ مصدرِ كلِّ نصٍّ منقول، أو تأكيدَ قولِ المؤلف بذكرِ مصادرَ تؤيده، ولكنه الأفضل، فإن القلب

يطمئن إليه، وخاصة أن بعض المؤلفين يكتبون من ذاكرتهم أحيانًا، والذاكرة لا تسعف في كل وقت، وقد يبدو لهم شيء وليس هو كذلك، فالتحقيق والتوثيق هنا هو الذي يحكم، وإذا لم يوثق فعليه التثبت مما كتبه المؤلف أو نقله، كما ذكرنا.

وأذكر بعض المراجع، وليس هنا موضع حصرها، وإنما أردت الإشارة والإيجاز .

فإذا أردنا معرفة عناوين المراجع وغيرها في علوم القرآن، وجدنا كتبًا تُعين المحقق على معرفتها والوصول إليها، بذكر بيانات نشرها، ومنها: «معجم الدراسات القرآنية» لابتسام الصفار (٦٣٨ ص)، «معجم مصنفات القرآن الكريم» لعلي الشعيبي (٤ مج)، «فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم» الذي أصدره مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (٣ مج: ١٦٤٣ ص)...

وهناك كتابان مهمان في علوم القرآن الكريم: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي، و«البرهان في علوم القرآن» للزركشي، وفيهما ذكر أنواع علوم القرآن ودراسة لها وشواهد فيها.

ولا يتنبَّه بعضهم إلى كتاب «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» لجمال الدين بن عقيلة المكي (ت ١١٥٠ هـ) الذي صدر محققًا، قال في مقدمته: «وأودعتُ فيه جلَّ ما في «الإتقان»، وزدت عليه قريبًا من ضعفه من المسائل الحسان، واخترعت كثيرًا من الأنواع اللطيفة،

والفوائد الشريفة، وهذا على سبيل الإدماج والإجمال، ولو فصلتها لزادت على أربعمائة نوع»!

وكان السيوطي قد جعلها (٨٠) نوعًا في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»، فزادت عند ابن عقيلة إلى (١٥٤) نوعًا.

وإذا أردنا معرفة مراجع ومصادر كل علم منها على حدة، لكانت هناك قائمة طويلة بها.

وفي علوم الحديث يمكن معرفة مراجعها ومصادر أصول الحديث ومصطلحه وأنواعه من خلال كتابين احتويا على معظم ما نشر من الكتب القديمة منه، وهما مصنفان تصنيفًا موضوعيًا: «دليل مؤلفات الحديث الشريفة المطبوعة قديمًا وحديثًا»، و «المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» وهو مستدرك وتتمة للسابق، ولدى مؤلفه - كاتب هذه السطور ـ من المخطوط أكثر من ثلاثة آلاف عنوان جديد.

وكنت أتمنى أن يكون لكل علم وفن ببليوجرافيا شاملة خاصة به، ليقف كل على ما يلزمه مما هو مخطوط ومطبوع منه، ويعرف فيه مراجعه ومصادره... ولكن هذا لا يوجد على عموميته، يعني ما عدا ببليوجرافيات بقرون محددة، أو بلاد معينة، أو فروع من العلم... واللغة العربية وعلومها ينطبق عليها هذا.

٣ - الاعتناء بشكل النص.

ويكون هذا من جوانب.

١) كتب السلف ليست على منهج واحد في أسلوب التأليف، فترى منها ما هو منظَّم ومبوَّب ومفصَّل باعتناء جيد واهتمام واضح، مما يدل على أن مؤلفه سوَّده ثم نقَّحه وبيَّضه، ومنهم من يجعل كل عمله فصولًا، أو أبوابًا، وقد تجد لها عناوين وقد لا تجد، وبعضها الآخر يأتي لوحة واحدة!

والمحقق الحاذق يتدخل هنا ليسهله على القارئ المعاصر، ولكن يتدخل في شكله وبما لا يؤثر على مضمونه بشيء، ويبيِّن تدخله هذا بوضعه بين معقوفات.

فالكتاب غير المبوَّب إن استطاع تبويبه فعل، فجعله في اثنين أو ثلاثة أو أكثر، ووضع لها عناوين من عنده، ولكن يضعها بين معقوفتين كما ذكرت، التي عرف القراء أنها ليست من صنع المؤلف الأصل، ويشير إلى عمله هذا في المقدمة، وإذا كانت فصولًا بلا عناوين وضع لها عناوين، وما كان منها معنونة أبرزها وتركها بدون معقوفات، ليُعلم أنها من عند المؤلف.

وكل هذا يساعد على صنع فهرس للموضوعات، وإلا صدر الكتاب بدون فهرس لها، أو كان ناقصًا، وهو ما يزعج القارئ والباحث ولا

يعرف كيف يبحث عن موضوع فيه!!

٢) الأمر الآخر هو تقسيم النص إلى فقرات باستخدام علامات الترقيم، وهذه العلامات نادرة أو معدومة في المخطوطات، عدا علامات توقّف لبيان بداية حديث جديد أو فقرة جديدة. وبهذا الأسلوب قد تختلط جمل بجمل، فيلحق آخر عبارة ببداية عبارة جديدة، ويبدأ كلام عالم ولا يُعرف أين ينتهي، وينقل نص فلا يدري آخره، إلا إذا قال: انتهى، ومثل ذلك.

وعلامات الترقيم تحلُّ هذا الإشكال، فالفاصلة للجمل المتتابعة التي لم تنته، والنقطة لانتهائها، والنقطتان لما بعد القول وما إليه، والنقاط المتتابعة للحذف، والفاصلة المنقوطة للتعليل، والشرطة للاعتراض، والاستفهام للاستفهام، والتعجب للمتعجب منه، وعلامات التنصيص للاقتباس، والمعقوفتان للزائد من الكلام، أو بيان ما هو في نسخة دون أخرى، والقوسان الكبيران للتوضيح والحصر وللكلمات الأجنبية، والمزخرفان للآيات الكريمة.

٣) شكل الكلمات: ويتحرَّى المحقق ضبط الكلمات كلها، ولا أقول حرفًا بحرف، بل ما علم أن القارئ المعاصر لا يعرف حركتها، أما أواخرها، أعني حركات الإعراب، فلا بدّ، وهذا أسلوب علمي وتربوي، فإنه دربة للقارئ ليعرف قراءة النصوص والألفاظ التي يأتي بعضها غريبًا، كما يتعلم أسلوب السلف في الكتابة، ففرقٌ بين أجيال

وعصور، وأسلوبنا في هذا العصر يميل إلى السهل كثيرًا، وكأنه من تأثير الصحافة ووسائل الإعلام، أما أسلوب السلف فإن كتاباتهم تميل إلى الإيجاز، والابتعاد عن التطويل والكلام المكرر، وما إليه مما يلاحظه القارئ من أسلوب التأليف في عصرنا.

ويتحرَّى خصوصًا ضبط الكلمات المشكلة أو التي تخفى على القارئ العادي غالبًا، وإن عدم الاهتمام بهذا ينبئ عن لا مبالاة المحقق وعدم اكتراثه بالكتاب، فترى بعضهم يضبط كلمات سهلة جدًا لا يخطئ فيها أحد، مثل (أخذ) فيضع ليها فتحات، فإذا وصل إلى كلمات صعبة لم يضبطها، بل رأيت محققين يضبطون حروف الجرِّ وما إليها ولا يضبطون أواخر الكلمات مما له علاقة بحركات الإعراب، الذي هو أدنى درجات التحقيق، وإن ترك النص هكذا كما هو في المخطوط، لا يسمى تحقيقًا ولا ضبطًا ولا تصحيحًا، ولكنه نسخ فقط، فإذا شوَّهته الأخطاء المطبعية والإملائية ولم يراجع، سمي مسخًا لا نسخًا! ومن المؤسف أن تجد مثل هذا بين جيل التحقيق الجديد، وخاصة في مناطق معينة، وتراه إذا علق في الهامش أخطأ في اللغة، فنصب بدل الرفع، وجرَّ بدل النصب. وإذا كتب مقدمة علمت أنه لا يُحسن الكتابة، وأنه ليس ممن يُشرف بعلمه أو عمله، ويكتب في ماذا؟ ويحقق ماذا؟ إنه في الدين ... والعلم أمانة، والعمل أمانة كذلك، وكلٌّ مسؤول عما يعمل.

٤) ويتدخل المحقق في الإملاء أيضًا، الذي لم يتفق اللغويون والكتّاب على جميع جوانبه في هذا العصر، وهذا لأسباب، منها عدم وجود مجمع لغوي عربي عام ذي سلطة، فلكل مجمع لغوي رئيسه، ولكنه أفضل من دول لا يوجد بها مجامع لغوية، ولا يعرف مواطنوها من يسألون ومن يستفتون، وصارت اللغة فيها متدهورة أكثر من الدول التي فيها مجامع لغوية، التي لا سيطرة لها على الناس أيضًا، ولكن يبقى لها احترامها وهيبتها، واستشارتها وخدماتها للمؤسسات العلمية والتعليمية والإعلامية. والكلمات الدخيلة التي تطفح بها كتابات المؤلفين والصحفيين شاهدة على تدهور «الحالة اللغوية» مثلها مثل سائر الحالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية..، ولا تفرض الدولة غرامة على من يفعل ذلك، مثل فرنسا الوفية للغتها حتى العظم، فهي تحاسب من يخلط بالفرنسية كلمات غير فرنسية بجزاءات محسوبة.. والله المستعان.

والإملاء الجديد مما هو متفق عليه لا يغير المعنى، فكتابة (السموات) و(ههنا) و(مسئلة) هكذا: السماوات، هاهنا، مسألة... لا يعتبر تدخُّلًا في النص

وسبب التوجه إلى الإملاء الحديث هو التعليم الدارج رسميًا وغير رسمي، فصار ما تعارف عليه الناس هو المطلوب.

ثم إنه استحدث استرجاع المعلومات آليًا، ومعالجة البيانات

إلكترونيًا، فيتنبه إلى هذا، فإن الباحث المعاصر لا يطلب الكلمات بالإملاء القديم، وإنما بما يعرفه من الإملاء الحديث، فصار هذا آكد من تدخل المحقق في الإملاء، ولكن ليس كل ما يريد، فهناك كلمات يبقى الخلاف في كتابتها بين أهل المشرق أنفسهم، وبين المشارقة والمغاربة، فمن الأولى (مائة) و(مئة) و(مسئول) و(مسؤول)، ومن الثاني (الرحمن) و(الرحمان)، فتسترجع الكلمات بالإملاءين، حتى يتفق العرب من بين ما يتفقون عليه إن شاء الله.

٤ - التوثيق فرع من التحقيق، وكلاهما درجات.

أ - فأعلاها توثيق النصوص من مصادرها الأصلية وليس الفرعية.

فلو ورد قول لابن عباس في التفسير، وثَّق من تفسير إمام المفسرين ابن جرير الطبري، حيث يروي أقوال الصحابة والتابعين بسنده إليهم، أو وثِّق من كتب السنن والصحاح والمصنفات المسندة عامة، من أبواب التفاسير فيها خاصة، وهذا أعلى درجات التوثيق، فإذا خرَّجها المحقق مما يلي زمن الإسناد، نزل بالتحقيق والتوثيق درجات، حتى لو كان من تفسير ابن كثير، ومن «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي، ومن تفسير القرطبي، فهؤلاء كلهم ينقلون من الكتب، وإذا ذكروا الحديث بسنده كان ذلك نقلًا للسند وليس رواية للنص، أو أن روايتهم للنص بسنده يكون إجازة، أو حقيقة ولكن يكون مثلما هو في الكتب، فإن النصوص دوِّنت بأسانيدها، وانتهى زمن الإسناد. فإذا وثق

المحقق نصًا منها جاز ولا بأس، فهم مفسِّرون وعلماء أجلاّء، ولكن الحديث هنا عن درجات التحقيق.

وقس على ذلك تحقيقات أخرى، فالقصيدة ترفعها إلى مصدرها من المعلَّقات مما جمع قديمًا إن كانت لشاعر جاهلي علِّقت قصيدته. وأخبار الأعراب إن وجدت في كتب الأصمعي - مثلًا - أو كتب الجاحظ، أو من يروي عنهما، أعلى درجة من توثيقها من «عيون الأخبار» أو «محاضرات الأدباء»، فقد كان الأصمعي يذهب إلى الأعراب ويعاشرهم ويرى أحوالهم ويروي عنهم بنفسه، ومن ثم يكتب أخبارهم.... والجاحظ كذلك، أو قريبًا منه.

والدواوين التي جمعها الباحثون المعاصرون لشعراء سابقين لا تعتبر مصادر أصلية، إنما الأصل هو المصادر التي أخذوا منها، ولكن يجوز توثيقها من هذه الدواوين، ويكون التحقيق نازلًا إلى درجة أقل، وقد يشدَّد في هذا مع طلبة الدراسات العليا الذين يأخذون شهادات على دراستهم، فينبغي أن يعرفوا مصادر العلوم وطرق البحث فيها، ولأنهم في المستقبل القريب سيعلِّمون هم طلابًا آخرين، فإذا لم يتدرَّبوا لم يعرفوا، وفاقد الشيء لا يعطيه.

ب - وهكذا الأمر بالنسبة للتعريفات والتوضيحات والتعليقات التي يوردها المحقق تعليقًا على نصٍّ في الكتاب، وفي ذلك شيء من التفصيل.

١) فإذا ورد اسم شخص لا يعرفه عامة القراء، أورد له ترجمة موجزة في الهامش، يذكر فيه اسمه الكامل، وموطنه، وسنة وفاته، وما يتعلق بأمور من حياته العلمية، والمصدر أو المصادر التي استقى منها هذه الترجمة، ويكفي واحد معتمد، ولا يزيد على الثلاثة.

والأفضل هنا هو الاعتماد على المصادر القديمة للتراجم، يلخصها منها، مثل كتب التواريخ والسير، لابن سعد، والخطيب، وابن عساكر، وابن الأثير، وابن كثير، والذهبي، وتراجم رواة الحديث تكون من كتب الجرح والتعديل لا من كتب التراجم العامة.

ولا أرى بأسًا من اعتماد «الأعلام» للزركلي مصدرًا للتراجم، وخاصة أنه للعصر وأسلوبه، والرجل أمين في النقل، ولكنه مرجع فرعي وليس أصليًا، فيكون أدنى درجة من الأصول.

وأشير إلى كتاب قديم معتبر يغني عنه، وهو في إيجازه وأسلوبه، ولعل الزركلي اقتبس أسلوب صياغة التراجم منه، وهو كتاب «العبر في خبر من غبر» للإمام الذهبي، فعباراته فيه موجزة، ويذكر سنة الوفاة، ودرجته في الجرح والتعديل إن كان من أهل الحديث، ولكنه لا يورد المؤلفات، مع أن إيرادها أو شيء منها مهم.

٢) أما بالنسبة للتعريف بالبلدان والجبال والأنهار وما إليها، فالمعتمد حتى الآن «معجم البلدان» لياقوت الحموي، و«معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» للبكري الأندلسي، و«الروض

المعطار في خبر الأقطار» لابن عبدالمنعم.

ولكن العزيمة في العمل والجودة في التحقيق تتطلب ذكر مواقعها وأسمائها الحديثة في أقطارها الحاضرة، فهذا ما يفيد القارئ المعاصر، وهذا يتطلب تسلح المحقق بأدوات العصر العلمية المختلفة، جمعًا بين الأصالة من كتب التراث، والمعاصرة في البحث والتنقيب والإفادة، من خلال الموسوعات المنتشرة، أو الكتب المعجمية المتخصصة.

وهذا يجرُّنا إلى الحديث عن أمل علمي جليل يندب له الجغرافيون وعلماء الحضارة والآثار من المسلمين، وهو التعاون لإصدار معجم بالأسماء الجغرافية القديمة يقابلها الأسماء المعاصرة لها، ليعرف القارئ أو الباحث المراد بها إذا وردت.

وينجز قسم كبير من هذا الأمل لو حُقِّق «معجم البلدان» لياقوت تحقيقًا علميًّا عصريًّا، فيكتب في هامش كل موضع ما يوافقه في عصرنا، من موقعه، ووصفه حديثًا بما وصفه به ياقوت قديمًا.

وعسى أن يجد هذا مسمعًا لدى محبي التراث، والجغرافيين منهم خاصة، الذين يحبُّون مثل هذه الأعمال، بل ويجدون فيها متعة، والأمر يحتاج إلى اهتمام وغيرة على تراث هذه الأمة، وتنظيم في العمل، وإسهام بالمال، واجتماع كلمات جمعيات جغرافية وتاريخية وخيرية. والله الموفق.

٣) أما الألفاظ الغريبة، فتستخرج من القواميس والمعاجم، وهي كثيرة، ومتنوعة في طرق الاستفادة منها، وأقربها للقارئ أو الباحث المعاصر هو «القاموس المحيط» للفيروزابادي، الذي رتبه الشيخ الجليل الطاهر الزاوي على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، يعني بالترتيب الهجائي المعروف في عصرنا، وصدر بعنوان «ترتيب القاموس المحيط».

كما يمكن الاعتماد على «المعجم الوسيط» الذي أخرجه مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وفيه سهولة في البحث، والاستفادة منه أكثر، لأنه يجمع بين هذا وذاك، ويزيد فوائد عصرية، وكلمات مولَّدة، ومصطلحات معاصرة... ولكن يبقى الفرق بين الطالب الجامعي المحقِّق وغيره في التوثيق منه.

وهناك قواميس عصرية أخرى، مثل المدرسية والتعليمية عامة، فيها فوائد، وأحذِّر من «المنجد» للغيور على دينه ولغته.

ونرى مصطلحات منتشرة في مصنفات علمائنا في عصور المماليك والعثمانيين لا تسعفنا المعاجم كلها بها، وهي منتشرة في مصادر عدة، وقد جمعها «سعدي ضناوي» ورتبها وأصدرها في معجم يفسِّر فيه معانيها، وجعل عنوانه: «المعجم المفصل في المعرَّب والدخيل». وهو عمل مفيد وجيد.

٥ - الفهارس العامة:

الفهارس صنعة ضرورية لكتب التراث خاصة، فإذا خُزِّنت آليًّا طلبت الكلمة أو الجملة بمحرِّك البحث، فكانت الاستجابة أسرع، بل وأفضل، فإن المحقق قد لا يكون ماهرًا في صنع الفهارس، أو يكون ناسيًا لكلمات وأسماء من نص الكتاب.

والفهارس تفيد الباحثين والقرّاء عامة، فلا يخفى أهميتها.

وأذكر هنا صنع الفهارس بالمجهود اليدوي، ومن كان ماهرًا في إعدادها بالحاسب الآلي، كان أسهل وأسرع، على أن يتنبه إلى ترتيبها وكيفية تنظيمها كما نذكر إن شاء الله.

أ – ونبدأ بفهرس الآيات القرآنية:

يبدأ المحقق بتتبع الآيات القرآنية من أول نصِّ الكتاب، ويسجل في بطاقات صغيرة أوائل كل آية، بضع كلمات منها، ورقمها، واسم السورة، ورقم الصفحة من الكتاب، حتى آخره. فإذا تعددت الآيات ذكر أول الآية كذلك، وكتب أرقامها فقط، كأن ترد اثنتا عشرة آية من أول سورة لقمان، فيكتب أول ألآية، ثم يتبعها بالرقم ١ - ١٢، هكذا.

ثم يفرز البطاقات ويرتبها حسب السور، بحسب ترتيبها في القرآن الكريم، ثم يرتب آيات كل سورة بعضها تحت بعض متتالية، ثم يفرِّغها كتابة على الورق إذا أراد إرسالها للطباعة، فإذا صفَّها هو، أو أعطاها

لطابع مستأجر، أعطى له تلك البطاقات، وعلمه كيف يرتبها، ويكون تنظيم الفهرس على النحو التالي:

أول الآية	رقمها	اسم السورة	رقم الصفحة

وهذا أسهل وأوضح فهرس لآيات كتاب الله الكريم، وقد اطلعت على أساليب أخرى منه فلم أره مفيدًا أو كافيًا، فبعضهم يكتب الآيات حسب ورودها في الكتاب، وآخرون يرتبون الآيات حسب ورودها مع ترتيبها على حروف المعجم! وغير ذلك مما لا أذكره، والأولى ما ذكرت، فإن بإمكان الباحث الوصول إلى طلبته بأسرع ما يمكن إن شاء الله.

ب - فهرس الأحاديث الشريفة:

وترتيبها آليًّا أفضل، كما قيل في فهارس الآيات، وكذا بقية الفهارس.

أما ورقيًّا، فإن المحقق يتتبع الأحاديث الشريفة، بأنواعها، المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، ويدوِّن أول كل حديث على بطاقة، يتلوه رقم الصفحة الذي هو فيها.

وينظر في الحديث ذي الجمل أو الفقرات، فإذا رأى المحقق أن أجزاء الحديث، أي بدايات الفقرات الداخلة في الحديث، يعني أطرافه الفرعية، جمل كاملة يمكن الاستشهاد بها، كتبها أيضًا على بطاقة

وأتبعها برقم الصفحة، مثل حديث: «اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحُها، وخالق الناس بخُلُقٍ حسَن» فتُعمل فهارس أيضًا لقوله: «أتبع السيئة» وَ «خالق الناس» ولو لم تكُن في أوّل الحديث.

ويفعل هذا حتى آخر الكتاب. ثم يرتب البطاقات حسب حروف المعجم (الهجائية) وليس (الأبجدية)، ويطبعها، أو يفرِّغها بالقلم من جديد.

وقد اختلفوا في كيفية الترتيب أيضًا، ومعظمها مستفاد من الأسلوب القديم، والحقُّ أن الفهارس صنعة مكتبية، فيستفاد من جهود المكتبيين الجدد وأساليبهم في الترتيب، مثل مداخل المؤلفين، ورؤوس الموضوعات، فإن كل جيل يستفيد من السابق حتى يصل إلى أحسن الأساليب وأضبطها وأسهلها، وأشير هنا إلى أفضلها، كما بدا لي، وهو ينطبق على ترتيب الفهارس الأخرى، وليس فهرس الحديث وحده.

فالترتيب يكون برسم الكلمة لا لفظها، فلا فرق في الترتيب بين (إن) المكسورة وأختها المفتوحة (أن)، ولا المشدَّدة و المخفَّفة، ولا فرق بين (مِنْ) الجارَّة، وغيرها الشرطية والاستفهامية، فالترتيب حسب رسم الكلمة كما ذكرنا.

وترتب الكلمات المتشابهة حتى تنتهي، ثم يبدأ بالكلمات الأطول،

فيبدأ بـ (إن) حتى تنتهي كل الكلمات التي تتلوها، ثم يبدأ بـ (إنسان) و(انظر) و(إنه) ... وهكذا.

ولا تحسب (الـ) التعريف، في الكلمة الأولى أو ما يليها، فإذا ألصق بها حرف حسبت، مثل (بالجاه): باء، تليها ألف، فلام.

وإذا كثرت الأحاديث، كتب في أول مجموعة الأحاديث التي تبدأ بحرف الألف هكذا (أ)، أو (حرف الألف)، والتي تبدأ بحرف الباء يكتب في وسطها بالحرف الأسود (ب) وهكذا حتى الأخير.

جـ - فهرس التراجم:

ينبغي أن يهتم المحقق بأسماء الأعلام الواردة في نصِّ الكتاب، ويعرِفها جيدًا، ويعرِّفها للقارئ عند اللزوم، ويكون ذلك عونًا له على صنع فهرس لها، الذي يتَّبع فيه الخطوات التالية:

١) يتتبع أسماء الأشخاص في الكتاب ويدونها على بطاقات، مع تدوين رقم الصفحة لكل اسم، وإذا كان قد ترجم للشخص وضع رقم الصفحة بين قوسين، ليعلم القارئ أنه ترجم له في هذه الصفحة دون غيرها.

٢) وإيراد الصيغة الكاملة لأسماء السلف يكون على النحو التالي: الاسم، اسم الأب، واسم الجد، إذا كان الكتاب المحقق في التاريخ أو التراجم أو رواة الحديث، فالشهرة، فالكنية، فاللقب،

وإذا كانت له كنيتان كتبهما، فقال: أبو عبدالله، وأبو سلمة، وكذلك اللقب.

٣) وإذا لم يعرِّف المحقق الأعلام في الهامش، لجأ إلى المصادر لمعرفة اسمه الكامل ونسبه ليضعه في الفهرس.

٤) بعد إكمال استخراج الأسماء، تنظم البطاقات في ترتيب معجمي، ثم يكرُّ راجعًا إليها لعمل الإحالات اللازمة لها.

٥) هذه الإحالات ضرورية، فقد لا يُعرف العَلَمُ باسمه وإنما بكنيته، أو بشهرته، أو بلقبه، فالإمام مالك مشهور باسمه، والإمام أبو حنيفة مشهور بكنيته، والإمام الشافعي مشهور بنسبته، وكثير من الناس لا يعرفون اسم أبي حنيفة رحمه الله، وبما أن هذا الاختلاف بين الأسماء موجود، فإنه يُنهج نهجٌ واحد في جمعها، ليتوحَّد جميعها في صفٍّ واحد محكم، وهو جمعها تحت أسمائها الحقيقية، ثم تعمل الإحالات اللازمة من المشهورة إلى الاسم الأصل، ليعرفها الباحث على حقيقتها أولًا، وليتمكن من الوصول إلى طلبته منها بأي من هذه الاحتمالات.

٦) قد يشتهر العلَم بأكثر من شهرة، فتثبت له أكثر من واحدة احتياطًا، بل حتى نسبته إلى بلده تثبت إذا غلبت عليه.

٧) الإحالات كلها تكون إلى الاسم الأصل كما قلنا، ولهذا الاسم

وحده يوضع رقم الصفحة، دون سائر الإحالات، مثاله: أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تعمل الإحالات على النحو التالي:

السيوطي = عبدالرحمن بن أبي بكر، أبو الفضل، جلال الدين.

أبو الفضل = عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، جلال الدين.

جلال الدين = عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، أبو الفضل.

عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين ... .١١٨.

٨) لجميع الأسماء لا يحسب (ابن) و(أبو) في الترتيب.

٩) هذا أفضل صنعة للفهارس، وخاصة لكتب التراجم والتاريخ والحديث، ويمكن التخفيف من الإحالات لغيرها، كالإحالة من الشهرة إلى الاسم فقط.

د - الفهارس الأخرى

الكتب التراثية عامة تعمل لها عدة فهارس، هي: فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث الشريفة، فهرس الأماكن، فهرس الأعلام، فهرس الموضوعات، فهرس المصادر.

ويزيد بعضهم: فهرس الحيوانات، وفهرس النباتات، وفهرس

الحضارة، وفهرس المعارك والغزوات، وفهرس الأديان والمذاهب والفرق. وهذا الأخير اجتهد فيه المستشرقون وركزوا عليه وفصلوا فيه، لغرض في نفوسهم.

كما يزيد بعضهم: فهرس الكتب والرسائل (الكتب عامة، أو المصادر التي اعتمد عليها المؤلف، ومنهم من يذكرها في المقدمة) وفهرس الألفاظ والكلمات الغريبة، ولا أرى لهذا الأخير لزومًا، إلا إذا كان كتابًا في اللغة والبلاغة.

ويتفنن آخرون في صنع فهارس أخرى، بعضها اجتهاد فردي، وبعضها وارد.

فالكتب العلمية في المعادن والميكانيكا والطب والنبات، تعمل لها فهارس بمصطلحاتها وكلماتها.

وكذلك كتب البلاغة، والفلسفة، والصناعات والمهن.

والفلك، والفنون، والجغرافيا، والآثار... الخ.

وكأني رأيت عملًا يجمع هذه الفهارس كلها، يسمى الفهرس القاموسي، فيُخلط بعضها مع بعض وترتب هجائيًّا، على هيئة فهارس بطاقات مكتبية سابقة؟

وهذه الفهارس جميعها يتبع في خطوات فهرستها ما سبق ذكره، ومنها ما يحتاج إلى إعمال ذهن، مثل فهارس اللغة، فتحتاج الكلمات

الغريبة إلى تصريف وإرجاع إلى الأصل، لتنسق وترتب، وليكون البحث عنها حسب حروف المعجم.

وفهرس المعارك والحروب تذكر بشهرتها، فيقال: حرب الفجار، بذكر كلمة «حرب»، ويقال: عين جالوت، ولا يحتاج أن يسبقها لفظ «معركة»، ويقال: معركة حطين، ولا يقال «حطين» وحدها، كما لا يقال «بدر» وحدها، بل «غزوة بدر»، وهكذا.

وفهرس الأديان والفرق والمذاهب، وفهرس الأمم والشعوب والقبائل، تثبت مصطلحاتها كما هي، فيكتب (الإسلام) وليس (دين الإسلام)، ويقال: حرب (قبيلة)، ولا يكتب (قبيلة حرب)...

والطرق الصوفية وما إليها تدخل بأسمائها مباشرة، ثم تبيَّن بين قوسين، مثل: النقشبندية (طريقة صوفية).

وفهرس الأماكن واضح، إذا كانت المسميات واضحة، وتعمل الإحالات اللازمة عند أي تشابه أو إشكال، فالقدس يسمى أيضًا بيت المقدس، والأخير هو المستعمل في كتب السلف، لكن القارئ المعاصر يبحث عن هذا المكان في حرف القاف وليس الباء، وما على المفهرس إلا أن يعمل إحالة، فيكتب في حرف الباء: بيت المقدس = القدس.

وهكذا يكون الأمر في عامة الفهارس، فيقال مثلًا: التجانية =

التيجانية، أو العكس، فكلاهما وارد.

لكن يرد هنا إشكال في الجبال والأنهار، فهل يذكر قبلها صفة (جبل) و(نهر)، فيقال (نهر الفرات) أو (الفرات)؟

إن اتباع النهج السابق أفضل، مع الإيضاح، فيقال: دجلة (نهر)، و: الجودي (جبل). وهكذا... وخاصة أن لها فهرسًا مسمى باسمها، فيعرف أن المقصود بها النهر والجبل.

هـ - وفهرس الموضوعات يورد كما أثبتها المؤلف، مع إتباعها بأرقام الصفحات.

وإذا كانت مجملة، أمكن جعل فهرس تفصيلي للمحتويات، فيكون هناك فهرس إجمالي كما أراده المؤلف، وفهرس تفصيلي من صنع المحقق.

وإذا كان المحقق أضاف عناوين من عنده في الكتاب، دمجها مع موضوعات المؤلف وأصدرها جميعًا في فهرس واحد، ولا بأس، فإن الفهرس ليس من صنع المؤلف، وفي الكتب السابقة كثيرًا ما يذكر مؤلفوها (خطة) كتبهم في مقدِّماتهم، التي تكون بمثابة فهرس أيضًا، فهذه تورد كما هي في مكانها.

وإذا كان الكتاب كله عبارة عن مسائل وفتاوى، ولم تكن مرتبة موضوعيًّا، أمكن جعل فهرس مختصر لكل مسألة أو فتوى، وتكون

موجزة ومعبرة، حتى لا يتحول الفهرس إلى «نص» جديد، فإن التطويل في عناوين الفهارس غير مقبول.

والأفضل -في الفهرس- جمع المسائل والفتاوى والفروع تحت موضوعاتها، فتجمع فتاوى الصيام متبوعة بأرقام الصفحات وإن اختلفت وتباعدت، وهكذا مسائل البيع والتركات وما إليها...

و - أما فهرس المصادر، أعني مصادر التحقيق، فيتبع في تركيبها وترتيبها ما يأتي:

١. يتتبع المحقق عناوين الكتب التي أوردها في الهوامش، وكذلك في المقدمة، التي ترجم فيها للمؤلف وما يتعلق بذلك، ويجعل عنوان كل كتاب في بطاقة.

٢. ثم يرتبها، ويرجع إلى ما احتفظ به من بيانات النشر الكاملة بها، ليكتمل عنوان كل كتاب مع بياناته.

٣. الهدف منها، بل من ذكر المصادر والمراجع كلها، هو أن يعرف القارئ -بالضبط- ما هو الكتاب الذي نقل منه المحقق، أو وثَّق منه نصوص هذا الكتاب، فلو ذكر في توثيق فقرة عنوان كتاب (إحياء علوم الدين) وذكر الجزء والصفحة، وذكر في الفهرس عنوان الكتاب والمؤلف وحدة دون ذكر سائر بياناته، فإن القارئ يرجع إلى الجزء والصفحة التي ذكرها المحقق، فلا

يجد النص في الطبعة التي عنده، فيكون في جزء آخر، وصفحة أخرى بعيدة جدًا عما ذكره المحقق، والسبب هو أن المحقق الفاضل وثق النص من الطبعة التي عنده من الكتاب التي تخالف طبعة القارئ، وطبعات أخرى، فما أكثر طبعات كتب المراجع!

٤. ولذلك يلزم ذكر البيانات التالية لكل كتاب، على الترتيب، وعلى النحو التالي:

عنوان الكتاب، اسم المؤلف، رقم الطبعة (إذا كانت ثانية فما بعد، مع ذكر وصف الطبعة: مزيدة أو منقحة...)، مكان النشر، الناشر، سنة النشر.

٥. ويبتعد عن الألقاب العلمية وصفات الفخامة فيها، فلا يقول تأليف الشيخ، وتحقيق الدكتور، ومراجعة الأستاذ... أعني في الفهارس.

٦. أما العلامات المستخدمة بين كل حقل وآخر من حقول بيانات الكتاب، فيفضل أن تكون (مكتبية)، يعني ما تستخدمه المكتبات العربية عامة، بل هي المستخدمة عالميًّا، في قواعد تسمى «قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية»، ويتبين هذا من ذكر معلومات كتاب ما على النحو التالي:

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية / لأبي الفرج عبدالرحمن بن

علي بن الجوزي؛ حققه وعلق عليه إرشاد الحق الأثري. - ط٢. - فيصل آباد، باكستان: إدارة العلوم الأثرية، ١٤٠١هـ.

٧. ومن المؤسف أن نرى تباينًا شاسعًا بين المحققين والمؤلفين والباحثين على اختلاف تخصصاتهم عند ذكر فهرس المصادر، وجلها -إن لم يكن كلها - غير علمية، ويقتصر بعضهم على ذكر العنوان واسم المؤلف، وربما ذكر بيانات أخرى غير وافية، وعلى غير ما منهج، مع تقديم وتأخير في إيرادها، واستخدام علامات كيفما كانت، أو أنها باجتهاد شخصي بحت لا يوافق فيها أحدًا، ودون أية مرجعية علمية.

وقد رأيت كتابًا لـ(دكتور) صنع فهرسًا للمصادر والمراجع، ووضع بعضها تحت بعض كما وردت في الكتاب!! فجعل عنوان أول كتاب اعتمد عليه في أول المصادر، وآخر ما اعتمد عليه في آخرها!! بدون أي ترتيب معجمي، ولا ذكر بيانات النشر!! فهل كانت رسالته في الماجستير أو الدكتوراه كذلك؟! وكيف يعلِّم أمثالُ هؤلاء طلابهم؟!

٨. أما الكتب الإلكترونية (المخزنة في أقراص)، فتعمل بياناتها كما سبق ذكرها للكتاب الورقي، وهي المذكورة في القرص نفسه، ثم يوضع في آخر هذه البيانات مصدره، أعني منتج القرص، بين معقوفتين، أو قوسين، مثاله في آخر بيانات الكتاب: [التراث]، إشارة إلى «مركز التراث» ويبين المؤلف أو المحقق في هامش

أول الفهرس أن المقصود بذلك: الأقراص المدمجة التي أنتجها مركز التراث في البلد أو المدينة الفلانية...

تنبيهات

(١) - التأخر في التحقيق سنوات بانتظار تأمين جميع النسخ هدر للوقت، وانتظار مجحف، وحجب للعلم، وأذكر أن أحدهم انتظر نحو عقد من الزمن أو أكثر لأجل ذلك، فصدر الكتاب محققًا من قبل آخر، فصار يولول ويندب حظه وحظ القراء لأن المحقق اعتمد على نسختين أو ثلاث فقط! ولم يورد عليه سوى بعض الملاحظات.

فلا يلزم اجتماع جميع النسخ كما ذكرنا.

(٢) - هناك بعض المحققين لا يذكرون مصادر النسخ المخطوطة، إما حجبًا عن آخرين لئلا يعرفوها، فلا تحدِّثهم أنفسهم بتحقيقها، أو لأنهم لم يعتمدوا على نسخ خطية أصلًا، بل نقلوها من كتاب محقق أو غير محقق، وهم يعلمون أنهم لو قالوا الحقيقة لعوتبوا أو طولبوا بحق.

(٣) - على المحقق ألاّ يستعجل بلوم المؤلف إذا رأى في النصِّ أخطاء، وليأخذ بعين الاعتبار قول القائل:

أخا العلم لا تعجل بعيب مضى ولم تتيقَّـــن زلَّةً منه تعرفُ

فكم أفسد الراوي كلامًا بعقله وكم حرَّف المنقولَ قومٌ وصحَّفوا
وكم ناسخ أضحى لمعنى مغيِّرا وجاء بشيء لم يرده المصنِّفُ

(٤) - يلاحظ أن كثيرًا من المحققين يثنون على المؤلفين الذين يحققون لهم بعبارات ثناء فخمة وعريضة، ويقول بعضهم عن المؤلف شيخه فلان وما إلى ذلك. وليس أفضل من الاعتدال، وإبراز الترجمة والسيرة كما قاله العلماء والمؤرخون، ويثنى على أهل الجهاد والعلم والدعوة بما لهم من جهد، ولا يقال إلا ما هم أهل له، ويبتعد عن عبارات التفخيم والتعظيم التي لا لزوم لها.

(٥) - عند تصحيح الكتاب لا بد من المقارنة بين ما طبعه الطابع وما نسخه المحقق، والرجوع إلى المخطوط عند الشك والالتباس، وهذه المقارنة ضرورية، فإن الطابع قد ينسى طبع كلمات أو جمل، وقد تسبق أصابعه إلى حروف وحركات غير التي على الورق، فالتبعة تكون على المصحح، أو المؤلف المصحح، ومن تجربة طويلة في التحقيق والتأليف أقول: إنه ينبغي قراءة النص مرة أخرى بعد المقارنة، فإن حروفًا وكلمات وحركات تضيع من المصحح والمؤلف بتنقل نظر عينه بين الأصل والمطبوع، والقراءة الأخيرة تكون بعين النقد لا بعين المقارنة، وعندما يراجع ما صححه وقارنه سيقف على أخطاء جديدة وكثيرة، بعضها «مشينة» تشوِّه الكتاب، وخاصة إذا كان فيها أحاديث وآثار، فيحمد الله تعالى على أن هداه لمراجعة الكتاب من جديد،

وتلافي تلك الأخطاء.

وإذا وجد من يراجع له بعد مراجعته فهو أفضل، فإن المؤلف غالبًا ما ينظر إلى عمله بنظر الرضا لا بعين النقد، فتفوته أشياء.

(٦) - حتى الآن توجد كتب تراثية بدون فهارس، ويوجد محققون لا يحسنون أو لا يتكلفون صنع الفهارس، فكيف يتصوَّر المحقق الكريم أن يستفيد منه الباحث؟ هل يقرأ الكتاب كله ليجد ما يبحث عنه؟

(٧) - من المحققين من يعيد تحقيق كتاب، فينقص من عمل أخيه الذي سبقه في التحقيق، لا لشيء إلا ليرفع من قيمة عمله! وكان عليه أن يشكره ويشجعه، لأنه سبقه إلى هذا العمل الجليل، وأن يرفع من شأنه ويثني على عمله، فهو أخ له في الدين، ينشر العلم ويبلِّغ الإسلام مثله، فإذا أخطأ بيَّن بأدب الإسلام، ولا يخلط بين العلم والعواطف الباطنة السيئة.

(٨) - ليتعلم المحقق لغته العربية، التي يكتب ويحقق بها، فإن من العار أن لا يعلم حركة الفاعل -مثلًا- عند جمعه فينصبه وحقه الرفع، وخاصة في أمور دقيقة مما يخص العقيدة والفقه، وقد قلت لأكثر من شخص بصراحة: إذا لم تكن عندك أدوات علم فلا تشتغل به، وهناك أمور أخرى بإمكانك الدخول في عالمها، أما هذا فعلم، وهو أمانة والله

تعالى يقول: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [سورة الإسراء: ٣٦]. ولكن أين من عرف معنى الأمانة، وجمع بين الخشية والعلم، وعرف أنه سيحاسب على تدخله فيما لا علم له به؟

(٩) - من المحققين من لا يعرف كيف يبدأ بكتابة مقدمة للتحقيق، ويظن أنه إذا بدأ بتمهيد لموضوع الكتاب، أو مدخل طويل له فهو أفضل، حتى «يفهم» القارئ موضوعه ويحيط بجوانبه كلها، فتراه يمسك بأول الخيط ولا يدري إلى أين يمدَّه ومتى يعقده أو يقطعه! وقد رأيت محققين ومؤلفين أول ما يبدؤون به قولهم: خلق الله الإنسان، أو خلق الله السماوات والأرض، أو: أعطى الله العقل لا بن آدم... وما إلى هذه المقدمات التي لا تدل على انضباط في الكتابة، وأقول: ليبدأ بموضوع الكتاب مباشرة في عدة سطور فقط، فهو أسهل له، وأكثر قبولًا عند القارئ، وإلا لم يُقرأ له... وقد سبق الحديث عن مقدمة التحقيق من جوانب أخرى. والله الموفِّق.

فهرس الموضوعات